تجمع سوريا الديمقراطية

الأنشطة والبيانات

منذ التأسيس

حتى نهاية شهر آذار 2025

المكتب التنفيذي

https://www.facebook.com/profile.php?id=61570273425559&sk=about&locale=ar_AR

الفهرس

البيان التأسيسي.....3

بيان من حول تظاهرات اليوم في مدن وبلدات سورية.....5

بيان من حول التعديلات على المناهج الدراسية.....7

ممارسات الحكومة المؤقتة.....8

ندوة السلم الأهلي والانتقال الديمقراطي.....10

بيان صادر عن "تجمع سوريا الديمقراطية" بحمص.....11

لا للعنف...لا لحماية دولية...لا لمزيد من التدخلات الخارجية.....12

بيان بخصوص الأحداث الأخيرة في ريف حمص الغربي.....14

لقاء ممثلي قوى سياسية ومدنية في مقهى الكمال والذي أسس لاحقا لتحالف "تماسك".....16

ندوة في طبيعة المرحلة وضرورات بناء تحالف وطني ديمقراطي.....17

بيان تجمع سوريا الديموقراطية حول التطورات الأخيرة (مؤتمر النصر) 19

اعتصام موظفي الصحة في طرطوس بمشاركة تجمع سوريا الديمقراطية.....23

مشاركة التجمع في اعتصام مدنيّ في طرطوس.....24

بيان مشترك بخصوص الاعتداء على اعتصام طرطوس.....25

مشاركة "تجمُّع سوريا الديمقراطيّة" في الوقفة للمطالبة بمؤتمر وطني عام.....26

لقاء تشاوري واسع بين فعاليات مجتمعية وأهلية من قرى جبلة.....27

بيان حول تصاعد أعمال الانتقام في سوريا والمبادرة بإعلان تشكيل لجنة
لدعم العدالة الانتقالية والسلم الأهلي.....28

وقفات احتجاجية متزامنة أمام مقرات اتحاد العمال في كل من محافظات.....29

بيان حول مؤتمر الحوار الوطني ومؤتمر باريس وإحاطة بيدرسون الأخيرة.....30

بلاغ عن لقاء تشاوري في اللاذقية.....32

وقفة احتجاجية في المحافظات السورية بمشاركة التجمع.....33

ندوة حوارية في دمشق.....34
بيان إدانة واستنكار لانتهاكات في حمص.....35
بيان حول ضرورة الإسراع في وضع إطار قانوني للأحزاب
وضمان بيئة سياسية ديمقراطية.....36
نشاط ثقافي مميز للأطفال في طرطوس.....38
موقف سياسي مشترك صادر مع "قوى التغيير المدني" حول "مؤتمر الحوار الوطني".....39
إطلاق "تجمع القوى الوطنية الديمقراطية في اللاذقية".....41
بيان "التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية" حول مؤتمر الحوار الوطني السوري.....42
بيان "التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية" في شأن معتقلي الجيش
ومخطوفيه وإعادة بنائه.....44
نداء للوطنيين السوريين (بعد بدء أحداث الساحل) 46
بيان من تجمع سوريا الديمقراطية بخصوص الوضع في الساحل السوري.....48
وقفة احتجاجية صامتة في ساحة المرجة دمشق 2025/3/9 تنديدا بالمجازر والانتهاكات
الحاصلة في الساحل السوري.....50
بيان «تجمع القوى الوطنية الديموقراطية في اللاذقية« بخصوص الأحداث الأخيرة
التي شهدها الساحل السوري.....51
البيان التأسيسي لتحالف المواطنة السورية المتساوية (تماسك) 53
بيان بشأن الاعتداءات الصهيونية المستمرة.....55
بيان بشأن التطورات الأخيرة في المشهد السوري وتشكيل "حكومة انتقالية".....56

تجمّع سوريا الديمقراطيّة - البيان التأسيسيّ

في يوم **الثامن من كانون الأول سقط النظام الدكتاتوري الوحشي**، ودخلت سوريا مرحلة جديدة تحتاج إلى تضافر جميع أبنائها لإزالة الآثار الكارثية التي خلّفها ذلك النظام وما سبّبه تعنّته في اغتصاب حقوق الشعب السوري وحرياته من تدخلات خارجية وضياعٍ خطر للسيادة ومخاطر على السلم الأهلي، ولإطلاق مسيرة آمنة وواعدة باتجاه مستقبل زاهر للشعب السوري .

على هذه الخلفية، تداعى في مدينة اللاذقية مناضلون وفاعلون وشخصيات وطنيّة، وتوافقوا على إطلاق مبادرة باسم تجمع سوريا الديمقراطيّة مفتوحة لجميع السوريين، وللتنسيق مع مبادرات مماثلة، ومع كلّ القوى والهيئات والنقابات التي نتوافق معها، بما يهدف إلى :

- المساهمة الفاعلة في **حماية السلم الأهلي والمرافق العامة مع كلّ من يساهم في ذلك؛**
- العمل الجاد من أجل **مؤتمر حواريّ وطني سوري، ومتابعة عملية الانتقال الديمقراطيّ؛**
- الانخراط في جميع أشكال النشاط المفضية إلى **تطبيق القرار الأممي 2254 الذي قُصد منه الشعب السوري لا هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة المهزومة أو المنتصرة**، من أجل التوصّل إلى عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري من خلال إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوَّل سلطات تنفيذية كاملة، تفضي إلى تسوية سياسة للوضع في سوريا على كامل أرضها الواحدة السليمة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا بدّ أن يعلم شعبنا أنّ ثمة قراءات عدّة ممكنة لهذا القرار، وأنَّ قراءته الوطنية الديمقراطية رهينة وزن الوطنيين الديمقراطيين في المشهد، لا سيما في الأشهر القريبة التالية؛
- العمل الفوري الجاد على توحيد وتنسيق جميع الجهود الرامية إلى **خلاص سوريا من أي احتمال لعودة الاستبداد**، وسيرها على طريق **الحريات والحقوق الكاملة غير المنقوصة الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق ذات الصلة**، بحيث لا تتعارض مواد دستور سوريا الجديد ولا تطبيقاته الفعلية مع هذه الشرعات؛

- الدفاع عن **مصالح الطبقات والفئات الشعبية الاقتصادية والسياسية وح**قوقها بالتنسيق مع نقاباتها واتحاداتها المختلفة المستقلة القائمة أو المزمع إقامتها في المستقبل القريب والبعيد؛
- التنسيق مع جميع الهيئات والمنظمات المعنية **بمناهضة التمييز الجندري** على جميع المستويات؛
- التنسيق مع مختلف الاتحادات الثقافية والأدبية والفكرية وسواها الحريصة على إبراز وجه سوريا الحضاري .

هذه المبادرة **مفتوحة لجميع السوريين** بكل مهنهم ومذاهبهم وألوانهم، وللجنسين بالطبع. كما أنّها مفتوحة لكل الأفراد المنضوين في أي هيئات أخرى مهما تكن، كما هي مفتوحة للتنسيق مع جميع الأحزاب والتحالفات والقوى والهيئات والتجمعات والنقابات التي تتوافق معها، على طريق إقامة **كتلة تاريخية وطنية ديمقراطية** وتمتينها في المستقبل؛

تبقى هذه المبادرة بروحيتها المعبَّر عنها متاحة للتطوير والتوسيع في كل اتجاه بحسب ما يرى أعضاؤها .

اللاذقية

17/ 12/ 2024

رابط التوقيع على البيان التأسيسي

https://docs.google.com/forms/d/1M5gHlWYNOYpxUBB68AktvrnON34mWxc2KYfCA9EI5GA/viewform?fbclid=IwY2xjawJaMqdleHRuA2FlbQIxMQABHfTwuu-mgYXXtPUk_Szgn3ilsm2IITEB2c1TWrlgA8PN7BhjY5kFnbFaSA_aem_ziyqtN0V4UP35HjIum5CEg&edit_requested=true

بيان من "تجمع سوريا الديمقراطية "حول تظاهرات اليوم في مدن وبلدات سورية

يا شعبنا السوري الكريم؛

شـهدت مدنٌ وبلدات سـورية اليوم (حمص، طرطوس، اللاذقية، جبلة...) تجمّعاتٍ ومظاهراتٍ غاضـبة على **خلفيّة إحراق رمزٍ دينيّ وقتل مدنيّين**، لا سـيّما ثلاثة من القضـاة، وعدد من **الأعمال الاسـتفزازية** الأخرى المتزايدة هنا وهناك. وقد اختلطت في هتافات هذه الاحتجاجات عباراتٌ دينيّة خصـوصـية الطابع مع عباراتٍ وطنيّة جامعة مثل "واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد". وغلب على تعامل سلطة الأمر الواقع مع هذه التظاهرات **منطق التهدئة والاسـتيعاب**، الأمر الذي سـبق أن أظهرته هذه السـلطة في تعاملها مع عددٍ من الحالات المماثلة، في حرصٍ على حماية السلم الأهلي؛

كلّنا يعلم، بالطبع، أنّ هذه الأيام الأولى من سـقوط نظام الطغيان اللصـوصـي مثقلةٌ بأشـد التحوّل والتوتر والترقّب والاحتمالات المفتوحة، مترافقاً مع ما يشـبه **الانهيار الاقتصـادي وتفكّك الأجهزة التي كان النظام يدير بها الدولة والمجتمع** وحضور سواها في الشارع على شكل أجهزة غير متبلورة، الأمر الذي يجعل **كلّ استفزازٍ دينيّ الطابع وكلّ ردٍّ عليه أمراً محفوفاً بأشد المخاطر**.

إنّنا إذ **نحمّل النظام السـابق مسـؤولية اغتصـاب أجهزة الدولة السـورية** على مدى أكثر من نصـف قرن ثم تفكيكها المجرم إبّان سقوطه -الأمر الذي **أكملته بعض إجراءات سلطة الأمر الواقع والضربات الإسرائيلية المتواصلة**- نرى أنّ هذا التفكك يشكل أساساً مادياً للنعرات قد يستغلّه من يشاء، لا سيما فلول النظام وبعض مواقع الفتنة القذرة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما نرى أنّ بعض ممارسات سلطة الأمر الواقع -مثل **إغلاق باب معيشة عشرات آلاف الأُسر**، لا سيما عناصر الجيش والشرطة، وما ترتّب على تغيّر أوضاعهم وأوضاع أسرهم من تبدلات مادية وجغرافيّة؛ واستبعاد الضباط والجنود المنشقّين كما الضباط وجنود الجيش الذين لم تتلوث أيديهم بدماء شعبهم؛ **ومخاطبة المجتمع والتعامل معه بوصفه طوائف ومذاهب**- يشكّل أيضاً أساساً آخر لتظاهراتٍ من هذا النوع، الأمر الذي لا بدّ من معالجته الإسعافية لقطع الطريق على طالبي الفتنة ومشـــروعهم في البلاد. إنَّ كلّ عملٍ يثير النعرات الطائفيّة والمذهبية وكلّ ردٍّ عليه من ذات النوع إنّما يخدم النظام الساقط الذي دمّر البلاد.

إنّنا في الوقت الذي نؤكّد فيه على **ضـــرورة الاحترام المطلق لأيّ مقدّسٍ ديني تؤمن به أيّ جماعةٍ ثقافيّةٍ دينيّة في مجتمعنا،** فإنّنا نناشـد شـعبنا أن **يحضـر في المجال العام بوصـفه مواطنين ينتمون إلى بلد واحد** وطبقاتٍ وفئاتٍ اجتماعيّة عصـرية ومهنٍ ومجالات اهتمامٍ لا بوصـفه مذاهب وطوائف. كما نطالب سـلطة الأمر الواقع **بالكفّ عن النظر إلى المجتمع على أنّ الهوية الأسـاس فيه** هي هويته كمكوّنات طائفية وإثنية، وبفتح المجال العام ومرافقه الثقافية والإعلامية أمام القوى الوطنيّة والديمقراطيّة التي لطالما اسـتبعدها النظام الساقط بما تشكّله من صمّام أمانٍ للمجتمع. كما نطالبها، أي سلطة الأمر الواقع، **بتحمّل مسؤوليّاتها الكاملة إزاء ما ازداد من المظاهر والأعمال والتجاوزات الفرديّة المهدّدة للسلم الأهلي،** والكفّ عن خرق ما ينطوي عليه **القرار الأممي 2254** من حدود لسلطتها وصولاً إلى تطبيق مراحله وخطواته كاملةً بإشرافٍ دولي.

يا شعبنا السوري العظيم؛

هذه لحظة يتحدّد فيها مستقبل السوريين وأبنائهم إلى أمدٍ بعيد؛

لا تصغوا لفلول النظام الذي دمّر البلاد وخان أهلها جميعاً؛

لا تغرقوا في مديح سـلطة الأمر الواقع، بل ارصـدوا أعمالها وانتقدوها، وطلّقوا فكرة "المجسّـمات" و"المؤامرات" ولا تكونوا نسـخةً من منطق النظام وممارسـته، وأشـيروا إلى جوهر المشـكلات وأسـاسـها الواقعي؛

أظْهِروا الطابع السوري الحضـاري الجامع الذي لطالما أنار التاريخ وحجبته سنوات الطغيان الأسدي لأكثر من نصف قرن، ولا تدعوا لأحد قط أن يحجبه مرّة أخرى؛

التفّوا حول أحزابكم وهيئـاتكم ومنظمـاتكم الوطنيّـة والـديمقراطيـة العصـرية الحديثة وحول **نقـابـاتكم وشـخصـيّاتكم الوطنية ورجال دينكم البعيدين عن الطائفيّة** ونعراتها في تطلّعٍ إلى مسـتقبلٍ للسـوريين، كلّ السوريين، زاهرٍ ومجيد.

تجمع سوريا الديمقراطية

2024/12/25

بيان من "تجمع سوريا الديمقراطية" حول التعديلات على المناهج الدراسية

في حين تزعم سلطة الأمر الواقع أنّها سوف تُشرك المجتمع السوريّ ككلّ في العمليّة الانتقالية من خلال مؤتمرٍ وطني عام، وتؤكّد احترامها سيادة القانون والعمل المؤسّساتي، **فإنّها تقوّض هذه الوعود الشفهيّة بأفعالها**، كما أظهر التطاول الأخير على المناهج التعليميّة، الذي يَصِم سوريّين وسوريّاتٍ بالضلال، ويعود بالمجتمع والعقل السوريين عقوداً إلى الوراء. كما **تقوّض التعديلات الأخيرة أُسُساً علميّةً من المنهاج السوري** الذي سبق أن أثبت جدارةً بما أنتجه من أطباء ومهندسين وقانونيّين وسواهم من أصحاب الكفاءات.

إنّ هذه المحاولة أحاديّة الجانب التي تُنزل أعمق الآثار السلبية في فكر الأجيال القادمة إنّما تُكّذب ما كان قد وعد به وزير التعليم في حكومة تصريف الأعمال من إصلاحاتٍ "لن تشمل تعديل المناهج الدراسيّة". وعليه:

- نطالب سلطة الأمر الواقع **بالتراجع فوراً عن التعديلات الخاصة بالمناهج**، سوى تلك المتعلّقة بالنظام البائد. وكذلك **نطالب بإقالة وزير التعليم**، وتعيين أحد أصحاب الخبرات بتطوير المناهج التعليمية السوريّة.
- نطالب حكومة سلطة الأمر الواقع **بالتزام مهامها في تسيير الأعمال** وعدم اتخاذ قرارات تتجاوز صلاحياتها.
- ندعو أبناء شعبنا إلى **الاحتجاج بشتّى الأشكال السلميّة** الرامية إلى إزالة هذه التعديلات.
- كما نطالب سلطة الأمر الواقع بتصريحٍ رسمي تتبنّى فيه **القرار 2254 وتلتزم تطبيقه فعليّاً**، إذ أنّه الضامن الوحيد لشموليّة مشاركة المجتمع السوري في العمليّة الانتقالية ولسيادة القانون.

إنّنا إذ نؤكد بأنّه قد شاب العمليّة التعليميّة السورية شيءٌ من التبجيل السفيه للنظام السابق وشخوصه في فقراتٍ محدّدةٍ من كتب التربية الوطنيّة وكتب التاريخ، ونؤكّد على ضرورة تصحيح تلك الفقرات (بالإزالة أو الاستبدال)، فإنّنا **ندين الطريقة التعسّفية والفردية التي جرى بها التعديل** خارج السياق المذكور.

تجمع سوريا الديمقراطيّة

2025/1/2

يا جماهير شعبنا الأبي:

انطلاقا من قناعتنا بالدفاع عن **مصالح الطبقات والفئات الشعبية**، وعن حقها في العمل وتأمين العيش الكريم، وحقها في تأسيس **نقابات مستقلة بعيدة عن أي تدخل حكومي**... وذلك وفقا للبيان التأسيسي للتجمع وجميع الفروع التي تم الإعلان عنها.

وبالنظر الى ممارسات الحكومة المؤقتة في ظل تجميد العمل بالدستور فإننا نتابع ما يصدر عنها من قرارات تخص قطاع العمل بقلق شديد ويهمنا بيان ما يلي:

1. إن غالبية السوريين يعتمدون بشكل ما على الرواتب الشهرية التي يتقاضونها في نهاية كل شهر، وإن كانت تلك الرواتب لا تكفي للعيش بالحد الأدنى المناسب لبضعة أيام معدودات نظرا للتدني الهائل لها مقابل القيمة الشرائية للسلع لكن الجميع ينتظرها بفارغ الصبر نظرا لعدم توفر دخل آخر له. وهذه الغالبية تشمل الموظفين في القطاع العام التي إلى الآن لم تتقاض الرواتب. مما يزيد حالة الاختناق المعيشي ويترك حالة من **القلق العام ويوقف حركة الأسواق** ويساهم بطريقة جنونية في ارتفاع الأسعار لاحقا.

2. إن الاستعداد لصرف عدد كبير من الموظفين ما يقارب حوالي(300) ألف في محافظات عدة ومديريات مختلفة وفقا لتصريح السيد وزير المالية يمثل صدمة للسوريين، وقد تم صرف الآلاف من العاملين بعد أن تم إنهاء عقودهم أو تبين عدم الحاجة لهم كالقطاع الصحي مثلا ما حدث في درعا، وكذلك إلغاء مسابقات توظيف المسرحين من الجيش وصرفهم من العمل وصرف زوجات ما يسمونهم قتلى الحرب والاستعداد لصرف أعداد أخرى تحت ذريعة الفائض وعدم الحاجة... كل ذلك سوف **يزيد حجم البطالة الهائلة** في ظل بلد يعاني بعمومه أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة ويعاني من توقف سوق العمل لحينه. إننا نؤكد عدم المشروعية القانونية والدستورية لتلك القرارات في ظل تجميد الدستور، ويضاف لكل ما سبق **العاطلين من الجيش** السابق المنحل وقوى الأمن الداخلي الأمر الذي سيجعلها تغدو شريحة واسعة من المجتمع السوري ربما تغدو نسبتها هي الأعلى دوليا. مما يعيق الخروج من الأزمة الخانقة.

3. إننا ندعو إلى **وقفات احتجاجية واعتصامات شعبية** دفاعا عن مظلوميتهم، كما ندعو إلى **دور فاعل للنقابات العمالية والمهنية للدفاع عن المفصولين من العمل ونستنكر بشدة تعيين قائمين عليها** عوضا عن الدعوة لانتخابات حرة ديمقراطية بها لتكون فاعلة كقوى مجتمع مدني.

4. إن **اغراق الأسواق المحلية بالبضائع التركية** المتنوعة وغير المراقبة طبقا للمقاييس التجارية لا يخدم إلا الرأسمال التركي وينعش الاقتصاد التركي وبزبد في ثرائه مما يشكل **صدمة جديدة للاقتصاد السوري** شبه المنهار ويزيد في انهياره.. ويمثل **صـــدمة للمتبقي من الرأس المال الوطني** في مجال الصـــناعات المتنوعة وهذا يجعل الجزء المتبقي منه مســـتعدا إما للخروج من الوطن أو العمل في المجال الخدمي غير المنتج اجتماعيا.

5. نلفت نظر ســـلطات الأمر الواقع إلى **فلتان أســـعار النقل وارتفاعها** الجنوني بحيث ارتفعت بنســـبة تتراوح بين 400% لتصـــل إلى 1000% بحيث بات على الغالبية العظمى ممن يقطن **بالأرياف** المحيطة بالمدن **الاعتذار عن إرسال أبناءهم إلى الجامعات** أو المدارس بسبب الكلفة الهائلة.. إضافة إلى **ارتفاع سعر المشتقات النفطية عموما، والخبز خصوصا**، وهو أمر غير مفهوم وغير مبرر مما يشكل حالة كارثية على الكتلة الشعبية الأوسع ويساهم في المزيد من قنوطها وإحباطها.

6. باعتبار أن الحكومة هي حكومة مؤقتة في ظل دســـتور مجمد فإن **جميع القرارات المنفذة لا تكتســـب شرعية قانونية أو دستورية** وبالتالي يجب على الحكومة الدعوة مباشرة لمؤتمر حوار وطني من الناشطين السياسيين الذين قاوموا حكم الاستبداد الزائل إضافة إلى ممثلين عن الكتل الاجتماعية الفاعلة، يؤول المؤتمر إلى **تطبيق القرار الدولي 2254** بمفهومه الســـوري، لينتج عنه **هيئة حكم انتقالية بصـــلاحيات تنفيذية كاملة** تؤول إلى مفاهيم عصرية للحوكمة وأشكالها، ودستور عصري يتضمن **مواطنة متساوية** وكافة النصوص القانونية والدولية **لشرعة حقوق الإنسان والمرأة** من اجل الوصول إلى سوريا الجديدة الحرة **التشاركية** أولا ثم سوريا المدنية **الديمقراطية.**

إننا نرى ضرورة تضافر جميع جهود السوريين بمختلف مواقعهم لإنهاء المعاناة التي رسخها نظام الاستبداد البائد وخروجهم من عنق الزجاجة ومن أزمتهم المعيشية المستعصية على الحل حتى الآن.

تجمع سوريا الديمقراطية

10/1/2025

تجمع سوريا الديموقراطية
ASSEMBLY OF DEMOCRATIC SYRIA

ندوة السلم الأهلي والانتقال الديمقراطي 2025/1/8

رابط الندوة:

/https://www.facebook.com/share/p/1ACYrAGPmT

/https://www.facebook.com/benanalghada/videos/457197714124322

بيان صادر عن "تجمع سوريا الديمقراطية" بحمص

ناقشت اللجنة التنفيذية للتجمع بحمص قيام الحكومة الموقتة الحالية بإجراءات متسرعة ومستفزة تؤثر سلبياً على حماية السلم الأهلي وعلى الشعور الوطني والمواطنة المتساوية:

1-ما يتعلق بتمشـــيط وتفتيش بعض الاحياء بأكملها وما رافق ذلك من **إطلاق نار كثيف أرهب المواطنين وممارسات عديدة مستفزة وعدد من الانتهاكات المتنوعة.**

2-قيامها أيضاً بإجراءات تؤثر سلبياً على الشعور الوطني والمواطنة المتساوية **عبر منح رتب عسكرية عالية لمقاتلين من الفصائل** المنضوية ضمن "ردع العدوان" **من أصول غير سورية**.

3-**إجراء تعديلات متسرعة غير متخصصة في المناهج المدرسية**. وهنا نؤكد على ما جاء في البيان الصادر عن تجمع سوريا الديمقراطية بتاريخ 2/ 1 / 2025 بهذا الخصوص.

4-تستغرب اللجنة التنفيذية **الصمت الحكومي غير المبرر تجاه التوغلات الإسرائيلية** الأخيرة في الأراضي السورية.

إننا في تجمع ســوريا الديمقراطية بحمص إذ نؤكد على ضــرر وخطورة هذه الإجراءات وتسـرّعها وأثرها السلبي على السلم الأهلي وعلى الشعور الوطني والمواطنة المتساوية للجميع وعلى مستقبل العملية السياسية الانتقالية في ســوريا، فإننا نهيب بالحكومة الانتقالية **التراجع عن مثل هذه الإجراءات** في ســبيل بناء ســورية حرة ديمقراطية.

اللجنة التنفيذية بحمص

حمص في 6/ 1/ 2025

لا للعنف...لا لحماية دولية

لا لمزيد من التدخلات الخارجية

تشهد الساحة السورية تطوراتٍ سريعة، وحالات انفلات أمنيّ في العديد من المناطق السورية ومن أطراف مختلفة، يبدو بعضها وكأنه من فلول النظام وبعضها الآخر ممن يدعي حمل لواء الثورة أو صفات أمنية، في ظل غياب لمسار معلن للعدالة الانتقالية أو خطة واضحة لحماية السلم الأهلي،

على هذه الخلفية لا بد أن نؤكد **على الحاجة الملحة لإطفاء بؤر التوتر بحماية السلم الأهلي والإطلاق الفوري لمسار الانتقال الديمقراطي**.

وذلك بما يلي :

•تَحَمّل حكومة تسيير الأعمال **مسؤولية ضبط الأمن والسلاح والخروقات في مناطق سيطرتها** التي تشهد التوترات، وذلك **بإشراك لجان من المجتمع الأهلي** و**استدعاء الشرطة المدنية المُسرَّحة لتعمل تحت إشراف وزارة الداخلية** في عملية حفظ الأمن والقبض على المجرمين، وتحييد العناصر الأجنبية وغير المنضبطة، وإبعادهم عن المناطق السكنية.

•أخذ **مخاوف كثير من الشرائح المجتمعية بشكل جدي، للحيلولة دون استغلالها** من قبل جهات خارجية أو طائفية أو موالية للنظام البائد .

•**وقف كل خطاب عنفي أو طائفي أو تحريضي أو تخويني**، جماعي أو فردي، ومن أي جهة كانت، واعتباره خطاباً لا وطنياً، يسهم في إثارة النعرات وتأجيج الصراع.

•الإسراع في **إعادة هيكلة الجيش السوري على نحو جامع**، يضم، بالإضافة للفصائل الموالية لحكومة تسيير الأعمال، كل الضباط والجنود المنشقين الذين رفضوا قتل أبناء شعبهم، والقوات العسكرية الموجودة في الجنوب، وفي شمال شرق سوريا، والضباط والجنود الذين لم تتلوث أيديهم بالدماء من الجيش السوري الذي كان مغتصباً لدى النظام البائد.

- العمل على حل جميع الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية **التي تشكل أرضية للعنف** مثل: عدم دفع الرواتب، والتسريحات التعسفية، الموقوفون في السجون... إلخ.

- نقف بحزم **ضدّ الدعوات المشبوهة لطلب الحماية الدولية**، والتي تشكل خطراً حقيقياً على استقرار سوريا ومستقبلها الآمن، ونعمل على مجابهتها بكل الوسائل السياسية والاجتماعية.

- التسريع في وتيرة **رفع العقوبات الغربية عن الشعب السوري**، والتي تمس مصالحه المباشرة، مع التأكيد على إبقاء العقوبات التي تخص الشخصيات والكيانات التي نهبت أموال السوريين.

إن بناء سوريا ودولة القانون يحتاج إلى تعاون وجهود السوريين جميعاً، ومشاركة كل القوى السياسية والمدنية والاجتماعية، وعلى رأسهم الإدارة الجديدة التي يعمل كل الوطنيين السوريين لإنجاح مساعيها نحو الدولة المستقلة الديمقراطية ذات السيادة لكل أبنائها، وما يتطلبه ذلك من الحوار والتعاون بعيداً عن أي طلب للمزيد من التدخل الخارجي أو للحماية الدولية الموهومة.

تجمع سوريا الديموقراطية

لجنة عمل دمشق وريفها

2025/1/14

بيان "تجمع سوريا الديموقراطية" بخصوص الأحداث الأخيرة

في ريف حمص الغربي

يعبر "تجمع سوريا الديموقراطية" عن **استنكاره الشديد للانتهاكات والتعديات الجسيمة** التي طالت أرواح وممتلكات وكرامة عدد كبير من أبناء شعبنا السوري في مدينة حمص، ويرى فيها **انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الأساسية**، وخروجاً على كل القيم الإنسانية والأخلاقية **وخطراً كبيراً على السلم الأهلي** والاستقرار الاجتماعي في سوريا، التي لم يمض على تحررها من سطوة الدكتاتورية سوى عدة أسابيع.

كما يدين بأشد العبارات أية **أعمال مهيئة أو وحشية تستهدف أفراداً على أساس انتمائهم الطائفي**، ويعتبرها جريمة لا تغتفر ضد الإنسانية. ويرى أن هذه التصرفات لا تمثل مجرد انتهاك لحقوق ضحاياها وحسب، بل هي **تهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي السوري** الذي يعاني أصلاً من جراح عميقة بسبب سنوات من الصراع والاضطهاد، ككل أيضاً.

ويطالب **بتحقيق عاجل وشامل في هذه الأحداث، ومحاسبة كل من تورط** في هذه الانتهاكات، بغض النظر عن انتماءاتهم أو مواقعهم لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل؛

ويؤكد التجمع على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية لمنع تكرار هذه الأحداث:

1. **توسيع قوات الأمن** التي هي المسؤول المباشر عن حماية السلم الأهلي لتضم أفراد الشرطة السابقين ممن لم تتلوث أيديهم بدماء السوريين، وقوى من كل الأطراف الوطنية الموجودة على الأرض السورية.
2. العمل على **شفافية الاعتقالات وحملات التمشيط** التي تتم، وذلك عبر **السماح لجهات إعلامية مستقلة بمرافقتها**، ونقل حقيقة ما يجري.
3. .تحمل **السلطات الحالية مسؤولية حماية المدنيين**، وضمان محاسبة علنية لكل من يثبت تورطه في أذيتهم أو التعدي على كراماتهم.

4. بيان رسـمي من السـلطة يحدد **موقفه العلني والصـريح من "هذه" الانتهاكات**، ومن أي انتهاكات قد تحدث لاحقاً، ويزيل أي التباس حول آلية التعامل مع من تثبت عليه تهمة هكذا انتهاكات.
5. **تبيين مصير كل من اعتقل** في الحملة الأخيرة، والحملات السابقة، **ومنح حق التواصل معهم**.
6. تأسيس **مكتب رسمي** في كل محافظة مختص **بتسجيل دعاوي وشكاوى الانتهاكات**، ومتابعة التحقيق فيها، وإعداد ملف واضح بحقيقة كل منها (ويكون متاحاً لكل صحفي أو جهة استقصائية مستقلة).
7. **تعزيز سيادة القانون** عبر الحزم في تعليمات منح القضاء وحده حق "محاسبية" أي مطلوبين، ومعاقبة كل من يسـيء "ميدانيا" إلى أي مطلوب أو مدني، بشـدة. **وأن تكون الدولة هي الحامي الأول لحقوق المواطنين** عبر مؤسسات أمنية وقضائية مستقلة ونزيهة.

ويؤكد التجمع في سـياق احتجاجه على هذه الانتهاكات أن الضـامن الوحيد الأمان الشـعب السـوري وحماية حريته وصـون كرامته يكمن في **إطلاق الانتقال الديموقراطي "هنا، والآن"** عبر **نواة جيش وطني مسـتقل** مكون من كل الأطراف والقوى الوطنية الفاعلة على الأرض السورية (فصـائل السلطة الحالية، الشرفاء من العسكريين المنشقين عن النظام السابق، الأفراد نظيفو اليد من مختلف مرتبات الجيش العربي السوري السابق متن لم تتلوث أيديهم بالدماء الإخوة الأكراد، عسكريو جيش الجنوب).

معاً من أجل مستقبل أفضل لسوريا، مستقبل يقوم على العدالة والحرية والمساواة للجميع.

عاشت سوريا حرة سيدة واحدة عادلة مستقلة.

تجمع سوريا الديموقراطية

٢٤/١/٢٠٢٥

لقاء ممثلي قوى سياسية ومدنية في مقهى الكمال

والذي أسس لاحقا لتحالف "تماسك"

رابط تفاصيل اللقاء:

/https://www.facebook.com/share/p/1BofsTjqy5

ندوة في طبيعة المرحلة وضرورات بناء تحالف وطني ديمقراطي

أقامت **فرعية طرطوس** لـــــ "تجمّع سوريا الديمقراطيّة" في 29 كانون الثاني محاضرة، قَدَّمها عضو اللجنة السياسية للتجمع في فرعية طرطوس السيد نزار بعريني **وبحضور كريم من الطيار رغيد الططري** الذي حل مع محامييه كضـــيوف عزيزين على التجمع، تناولت التحديات الراهنة وآفاق بناء تحالف وطني ديمقراطي قادر على تحقيق الانتقال السياسي في سوريا .

المرحلة الجديدة: بين الفرص والتحديات

لقد أدى إسقاط النظام السابق **إلى توسيع نطاق الحريات السياسية وفتح المجال للتعبير والنشاط المدني**، إلا أن هذه المرحلة تشـهد أيضًـا حالة من **التشـرذم السياسـي** وغياب الرؤية الاسـتراتيجية، مما يشـكل عقبة أمام بناء دولة ديمقراطية قوية .

التحالف الوطني الديمقراطي: ضرورة تاريخية

لمواجهة هذه التحديات، يجب **بناء تحالف سياسي وطني** يقوم على :

- ☑ توحيد الجهود داخل الأطر السياسية والمدنية .
- ☑ **تجاوز الخلافات الأيديولوجية** لصالح مصلحة الوطن .
- ☑ **حماية السلم الأهلي** وضمان الحقوق الديمقراطية والسياسية للسوريين .

قراءة المرحلة السياسية الراهنة

لكي نفهم تعقيدات المشهد السوري، علينا النظر إلى :

- طبيعة القوى السياسية والعسكرية المتصارعة وتأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي .
- التدخلات الإقليمية والدولية ودورها في رسم ملامح المرحلة القادمة .
- المخاطر المحتملة لعدم تحقيق توافق وطني شامل .

*** التحديات الاستراتيجية أمام بناء الدولة الجديدة***

⚠️ استمرار **هيمنة الميليشيات** وتعدد السلطات على الأرض .

⚠️ محاولات **فرض تقاسم جغرافي** وسياسي قد يؤدي إلى تقسيم سوريا .

⚠️ تحديات **إعادة بناء مؤسسات الدولة**، خاصة الجيش والسلطة القضائية .

خطوات أساسية لبناء سوريا المستقبل

✳️ العمل على تحقيق وحدة وطنية تضمن **مشاركة جميع القوى السياسية** .

✳️ **إعادة بناء الجيش** على أسس وطنية غير مؤدلجة.

✳️ إرساء **دستور يضمن العدالة والديمقراطية** لكل السوريين .

** 🇸🇾 المستقبل بأيدينا**

الطريق إلى سـوريا الديمقراطية يبدأ بتجاوز الانقسـامات، وتوحيد الجهود، ووضـع مصـلحة الوطن فوق كل اعتبار. لنصنع معًا مستقبلًا يلبي تطلعات جميع السوريين!

بيان تجمع سوريا الديموقراطية حول التطورات الأخيرة

بعد الشهر ونصف الشهر من تولي "إدارة العمليات العسكريَّة" الحُكم في البلاد، بوصفها سلطة أمر واقع أتت بمزيج من العمل العسكري والتوافق الإقليمي والدولي، عقدت اجتماعاً موسّعاً في 29 كانون الثاني 2025 لأكثر (وليس جميع) الفصائل العسكريَّة والثورية وقادتها، في غياب للقوى السياسيّة والمدنيّة، وأعلنت منفردةً **"بيان إعلان انتصار الثورة السوريَّة"**، أنهت فيه قبل موعدها (أول آذار 2025) ما أسمته هي نفسها "المرحلة المؤقتة" وأحلّت محلّها ما دعته "المرحلة الانتقالية"، ونصّبت **السيد أحمد الشرع رئيساً للجمهورية**، وألغت العمل بدستور سنة 2012، وأعلنت حلّ الجيش ومجلس الشعب و"حزب البعث" وأحزاب "الجبهة الوطنيّة التقدميّة" بالكامل، وحلّ جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية ودمجها في مؤسسات الدولة، وقررت تشكيل مؤسسة أمنية جديدة، وفوّضت رئيس الجمهورية تشكيل مجلس تشريعيّ مؤقت للمرحلة الانتقالية.

في اليوم التالي 30 كانون الثاني 2025، **توجّه السيّد "الشرع" بكلمة لـ "السوريين والسوريات"** تضمنت بعض البنود الرئيسة في نوع من **خارطة طريق للمرحلة الانتقالية**، قال فيها إنّه سيعمل على "تشكيل حكومة انتقالية شاملة تعبّر عن تنوّع سورية، برجالها ونسائها وشبابها"، معبّراً عن التنوع السوري بحسب الجنس والعمر، **ومتجنّباً التعبير عن تنوع التوجهات السياسية**، وكذلك عن تنوع المكونات الطائفية والقومية، كما هو معتاد (وهو أمر محمود بالنسبة إلينا). كما قال إنّه سيعلن في الأيام القادمة عن لجنة تحضيرية ل **"مؤتمر الحوار الوطني"** الذي سيكون "منصّة مباشرة للمداولات والمشاورات واستماع مختلف وجهات النظر حول برنامجنا السياسي القادم"، وعن لجنة تحضيرية لاختيار مجلس تشريعي مصغَّر للمرحلة الانتقالية يصدر عنه إعلان دستوري يكون "المرجع القانوني للمرحلة الانتقالية".

كنّا في "تجمّع سوريا الديمقراطية" قد رأينا أنّ المرحلة التي تلت سقوط النظام الأسدي سوف يتركّز فيها الصراع الداخلي والإقليمي والدولي المتعلّق بسوريا على **قراءات مختلفة للمرحلة الانتقالية**، بين قراءة لها لا تنتقل بسوريا من نظام الاستبداد إلى نقيضه **النظام الوطني الديمقراطي الذي يمثّل اكتمال الثورة السياسية بالفعل ولا يكتفي باستبدال نظام بنظام**، وقراءة أخرى وطنية ديمقراطية لا تترك مجالاً لإعادة إنتاج نظام الاستبداد. كما وصفنا السلطة القائمة بأنها **"سلطة أمر واقع"** وإن تكن محمولة على شيء من "الشرعية الثورية". وها هي تثبت في محاولتها الانتقال من "الشرعية الثورية" إلى "الشرعية الدستورية" أنها **ليست بصدد إيصال الثورة إلى اكتمالها الديمقراطي الجامع**. وذلك للأسباب التالية:

- **لا** تستند قرارات "إدارة العمليات العسكريَّة" إلى **شرعيّة تتعدّى اتفاق الفصائل العسكريّة** التي حضرت الاجتماع الموسّع، وهي بذلك تمثّلُ خرقًا واضحًا لمبادئ الانتقال الديمقراطيّ المنصوص عليها في مختلف الوثائق المحلية والإقليمية والدولية التي تناولت الانتقال الديمقراطي في سوريا، وكان أنضجها وأكثرها أمناً لسوريا **القرار الأممي (2254)، الذي أعاد بيان العقبة وبيان الرياض وبيان مجلس الأمن التأكيد عليه** بعد سقوط النظام السوري وفشلت محاولات إبطاله وتعديله. ومن هنا خطر استفراد سلطة الأمر الواقع بقراءة هذا القرار وتطبيقه على نحوٍ يحدد أطرافه وآجاله بصورة تمكّن هذه السلطة من الإمساك بكيانات هذا الانتقال، كالمؤتمر الوطني واللجنة الدستورية والإعلان الدستوري وهيئة الحكم الجامعة، على نحو ينتهي بدستور وبرلمان ورئيس كما تشتهي، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان كيانات النظام وجبهاته ودساتيره ومؤتمراته وانتخاباته؛
- يلفت النظر كثيراً أنّ كلام السلطة يجري على "مؤتمر للحوار الوطني"، لا عن "مؤتمر وطني" كما شاع الكلام عنه في الأسابيع الماضية، وكان يُنتظر منه أن يكون واسع التمثيل، ومُصدِر القرارات، ومانح الشرعية للسلطة الجديدة، ومُحدِّد محتوى المرحلة الانتقالية وغيرها. لكن القرارات الأساسية صدرت عن "إدارة العمليات العسكرية" في جلسةٍ بدت كمجلس عسكري، مما يشير إلى استمرار **سياسة احتكار السلطة**، وعدم إشراك قوى سياسية ومجتمعية وفصائل عسكرية أخرى تتطلع للمشاركة في السلطة. ولقد رأينا في "تجمُّع سوريا الديمقراطيَّة" أنّ **القرار الأمميّ (2254) ينطوي في جوهره على خارطة طريق لانتقال ديمقراطيّ آمن وضامن للسلم الأهليّ**، وأنّ ذلك يكمن أساساً في كلمة "جامعة" التي تتكرر مرّات عدّة في القرار، بما يضمن **مصالح السوريين جميعاً وأمنهم، بما**

فيهم السـلطة الحالية وقاعدتها الاجتماعية، في بلد تحيق به أشـد الأخطار وأوسـع احتمالات التقلّب والتغيّر في الداخل والخارج .

كما نرى أنّ كلمة "جامعة" تعني "جامعة" على غير النحو الذي كان النظام البائد يستخدم فيه مثل هذه الكلمات، ما يعني أنَّ "المؤتمر الوطني" يجب أن يكون وطنيّاً جامعاً بالفعل، بآلية لدعوة أعضـائه تضمن **مشاركة جميع القوى الاجتماعيّة والسياسيّة والمدنيّة،** وليس مجرد منصةً للحوار لا تصدر عنها قرارات ولجان ملزمة. فهذا المؤتمر دافع العملية الانتقالية الحقّة ومصدر شرعيتها، شأنه شأن الكيانات التي تنبثق عنه: اللجنة الدستورية والإعلان الدستوري وهيئة الحكم الجامعة والدستور والبرلمان والرئيس؛

- نرى في "التجمّع" أنَّ **حلّ الفصائل العسكريّة** التي حضرت المؤتمر ودمجها في وزارة الدفاع خطوة في الطريق الصحيح، لكنها **ليست بديلًا عن ضم بقية الفصائل والقوى العسكريّة،** لا سيما العناصر والضباط المنشقين، والقوات العسكرية في شمال شرق سوريا وجنوبها، وعناصر الجيش السوري الذين **لم تتلطخ أيديهم بالدماء وفضّلوا إلقاء سلاحهم وإفساح المجال أمام إسقاط النظام بدلاً من دفع البلاد في مذبحة جديدة**. فجميع هؤلاء ضرورة لا لبناء جيش وطنيّ يمثّل جميع السوريين فحسب، بل أيضاً لضمان أمن السوريين وحقن دمائهم وحماية حدودهم؛
- من الواضح أننا نرى أيضاً أنّ ما صدر من **قرارات بحلّ الأحزاب السياسيّة وحظرها،** وبعضها أحزاب ناصرت مساعي السوريين في محطات تاريخية عديدة وتشكّل جزءاً جوهرياً من الثقافة السورية العريقة، أمراً **ليس من شأن أو صلاحية من أصدره، ولا يخدم تعافي البلد،** لا سيما أنّ أكثر هذه الأحزاب لم تصدر عنها أفعال وممارسات ضد السوريين بل مواقف وآراء، وأننا لو أردنا محاسبة جميع من فعلوا مثلها لما نجا أكثر السوريين. ولذلك **ندعو إلى سحب هذا القرار** وترك الأمر للسوريين والتاريخ ليقولوا كلمتهم في هذه الأحزاب وسواها، لا سيما أنّ هذا القرار قد يفتح الباب لاتهام أي حزبٍ يحمل أفكارًا قومية أو اجتماعية ويسارية، بل أمام عدم السماح بوجود أحزاب سياسية وحياة سياسية، لا سيما أن **جميع التصريحات والخطابات تجنبت التطرق إلى الحياة السياسية** القادمة أو الحريات العامة والخاصة التنظيم والتعبير والاعتقاد، كما **لم تستخدم كلمة "ديمقراطية"** بأي معنى من المعاني، واستخدم الشرع بدلاً منها "العدل والشورى"؛
- في الوقت الذي اهتمت الكلمات بشؤون السلطة القائمة وقراءتها الخاصة للمرحلة الانتقالية، لم تنبس بكلمة عن **استيلاء هذه السلطة على النقابات والاتحادات** التي كان يستولي عليها النظام السابق **بدلاً**

من إفساح المجال أمام استقلالها ونضالها ضد أشكال الاستغلال والظلم التي تطالها كلّاً في مجاله؛ كما لم تنبس بكلمة عن **تسريح آلاف الموظفين تسريحًا تعسفيًا** من دون إطار قانونيّ واضح أو تعويض مناسب ماديًا ووظيفيًا، **مما يشكّل عبئًا اجتماعيًا على السوريين جميعاً في المستقبل القريب، وخطرًا يهدد السلم الأهليّ وأيّ مسار للاستقرار الوطني؛** ولا عمّا تدعوه "تجاوزات فرديّة" متكررة وتتكرر، في عمليات خطف واعتقال خارج إطار القانون، **وعمليات قتل ثأرية وطائفية خارج أي إطار للعدالة الانتقالية،** على نحو لا شبيه له إلّا ممارسات النظام البائد؛ ولا عن قضايا كثيرة خطرة أخرى.

لم يَثُر السوريون في ٢٠١١ لإسقاط النظام الأسدي فحسب، بل للوصول في النهاية إلى **دولة العدالة والحرية والديموقراطية والمواطنة**. ومثل هذا الهدف وحده هو ما يكفل الحيلولة دون عودة نظام الاستبداد. وإطلاق **مسار الانتقال الديمقراطي الجامع** حقّاً – وليس المديح الفارغ والزائف الذي عرفناه طوال عقود- هو السبيل الوحيد لا للوصول إلى **دولة وطنية ديمقراطية** حديثة فحسب، بل **لحقن دماء السوريين جميعاً،** بمن فيهم النظام الجديد وقاعدته الاجتماعية، **وتشاركهم** وتكاتفهم معاً في وجه التحديات والصراعات الداخلية كما في وجه التدخلات والاحتلالات الخارجية .

تجمع سوريا الديمقراطية

الأحد 2 / 2 / 2025

اعتصام موظفي الصحة في طرطوس بمشاركة تجمع سوريا الديمقراطية

صرخة ضد القرارات الجائرة!

📍 طرطوس – أمام مديرية الصحة 🗓️ يوم الأحد، الساعة 9:00 صباحًا

شهدت مدينة طرطوس صباح يوم الأحد 2025\2\2 اعتصامًا حاشدًا لموظفي القطاع الصحي أمام مبنى مديرية الصحة، وذلك رفضًا للقرارات الأخيرة التي تهدد حقوقهم وتؤثر سلبًا على استقرارهم الوظيفي والخدمات الصحية المقدّمة للمواطنين .

🔴 المطالب التي رفعها المعتصمون:

☑ رفض الإجازة الإجبارية غير المأجورة باعتبارها إجراء غير قانوني يضر باستقرار الموظفين .

☑ رفض إحالة الموظفين من وزارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مؤكدين أن هذا الإجراء تعسفي وغير قانوني .

☑ التنديد بإغلاق المراكز الصحية في الريف، لما يشكله من ظلم بحق الأهالي الذين يعتمدون عليها في الرعاية الطبية .

📢 تجمع سوريا الديمقراطية – فرعية طرطوس كان حاضرًا في الاعتصام وشارك الموظفين في رفع مطالبهم، مؤكدًا وقوفه إلى جانبهم في الدفاع عن حقوقهم المشروعة .

✊ رسالتنا واضحة: لا للمساس بحقوق الموظفين، نعم لحلول عادلة تحفظ كرامتهم واستقرارهم، وتضمن استمرارية تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

مشاركة التجمع في اعتصام مدنيّ في طرطوس

رفضًا للممارسات التي تهدد حقوقنا ومستقبل أبنائنا

يوم الأحد 2025/2/9 الساعة 10 صباحًا

أمام الحديقة الوطنيّة في طرطوس.

لا للتسريح التعسفي والاجازات القسرية المخالفة للقانون.

لا للعقوبات الجسدية، فهي انتهاك للقانون المدني وشرعة حقوق الانسان.

لا للتفريق بين الطلاب والطالبات والتدخل في حياتنا الاجتماعية.

لا لانتهاك مواقعنا الاثرية، فهي إرث لن نفرط فيه.

بيان مشترك صادر عن "تجمُّع سوريا الديمقراطيّة - فرعية طرطوس" و"الحركة المدنيّة الديمقراطية" و"حزب الدستور السوري (حدس)" و"التجمع القانونيّ الوطنيّ" و"مجموعة فلاح الضيعة":

نحن مجموعة من اهالي طرطوس المدنيين السلميين، قمنا بتجميع أنفسنا (تحت راية العلم السوري الجامعة لكل السوريين) **بوقفة احتجاجية سلمية** للمطالبة بإعادة الموظفين المسرحين بشكل تعسفي والمطالبة بحماية أثار سوريا، وعدم انتهاك براءة الاطفال بالفصل بين الطلاب والطالبات في المدارس.

تفاجأنا بقيام مجموعة من المواطنين **بالتهجم لفظيا وجسديا (وكان مع بعضهم سكاكين)** على المعتصمين **وتمزيق اللافتات** واجبار بعض النساء المعتصمات على **حذف الفيديوهات التي توثق انتهاكاتهم**، وقاموا **بتكسير الكاميرات** ومطالبة بعضنا **بالهجرة خارج البلد**.

من الواضح ان هذا الاعتداء **منظم ومخطط له** من قبل بعض المحرضين، مما اضطرنا نحن المحتجون للانسحاب حفاظا على السلم الاهلي وتجنبا لمزيد من التصعيد، علما ان هذا الحدث جرى بالقرب من موقع **الامن العام الذي رفض التدخل لحماية المواطنين** .

نستنكر ما حدث بشدة ونحن بصدد رفع دعوى قضائية ضد المعتدين والمحرضين.

مستمرون في حراكنا السلمي المدني للوصول الى سوريا حرة مدنية ديمقراطية

الحركة المدنية الديمقراطية * تجمع سوريا الديمقراطية * حزب الدستور السوري (حدس)

التجمع القانوني الوطني * مجموعة فلاح الضيعة

2025/2/9

مشاركة "تجمُّع سوريا الديمقراطيّة" في الوقفة التي دعا إليها "التجمُّع المدنيّ في جرمانا" و"الرابطة المدنيّة الشبابيّة" و"رابطة المحامين السوريين الأحرار"

للمطالبة بمؤتمر وطني عام، تمهد له لجنة تحضيرية تأخذ فترة زمنية كافية كي يكون ناضجًا وفعّالًا، وكي يضمن تمثيل السوريين كافة، ويحمي أهدافهم في بناء دولة مواطنة تعدديّة ديمقراطيّة.

📍 **دمشق، ساحة الحجاز** 📅 **2025/2/7**

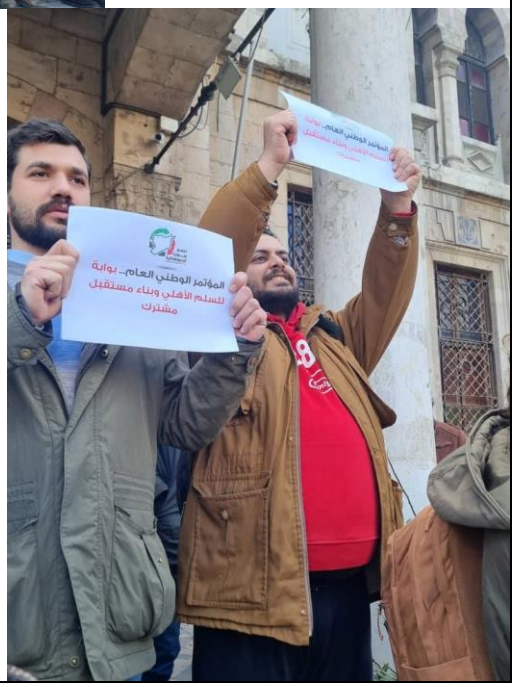

لقاء تشاوري واسع بين فعاليات مجتمعية وأهلية من قرى جبلة (تجمع الحويز، رويسة الحجل، الجفتليك) والقرى المجاورة وأعضاء من "تجمع سوريا الديمقراطية" من جبلة واللاذقية يوم السبت ٢٠٢٥/١/٢٥.

ضـــم اللقاء فئات مختلفة من **جامعيين ورجال دين وفلاحين ومهتمين بالشـــأن العام** حيث جرى نقاش هادئ حول ماهية التجمع السياسية العلنية السلمية ورؤيته للوضع الراهن فيما يتعلق بالسلم الأهلي والآليات المثلى للانتقال الديمقراطي، مع التأكيد على انّ **الانتقال الديمقراطي هو جوهر الســلم الأهلي** المســتدام وأن الســلم الأهلي هو بوابة الانتقال الديمقراطي. كما جرى التأكيد على ضـــرورة **النبذ التام للعنف والخطاب الطائفي ورفض التدخل الخارجي**، وضـــرورة الإســـراع في إطلاق **خطوات الانتقال الديمقراطي الجامعة** على كل صـعيد، **من إعادة بناء الجيش والشرطة إلى المؤتمر الوطني الجامع**، وضـرورة نظر السوريين في المجال العام إلى أنفسـهم ونظر السـلطة إليهم على أنهم **مواطنين متسـاوين لا كأبناء طوائف ومذاهب ومكونات**. كما جرى التشديد على اهمية **دور الشباب والمرأة وعلى وحدة الشعب السوري وسلامة أرضه**.

بيان حول تصاعد أعمال الانتقام في سوريا

والمبادرة بإعلان تشكيل لجنة لدعم العدالة الانتقالية والسلم الأهلي

مع سقوط نظام الأسد في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024، انتعشت آمال السوريين بعهد جديد يعالج كوارث حكم سلطة الأسد، وتحديدًا تلك التي حصلت في السنوات التي تلت 2011، وفي مقدمتها إقرار سريع لهيئة عليا مستقلة للعدالة الانتقالية والسلم الأهلي لتعمل على كشف مصير المخطوفين والمغيّبين، والمحاسبة، وجبر الضرر، وترسيخ الحقيقة والذاكرة، وكل ما يعالج آثار الحرب على أساس القانون والقضاء العادل. إلا أن ما حدث واقعياً هو أن الانتهاكات استمرت في بلد مدمّر ومجتمع يهدد سلمه الأهلي بؤر احتقان طائفي، إذ تقع **حوادث قتل خارج إطار القانون**، عديد منها على خلفية طائفية، في انفلات خطير من أي اعتبار أخلاقي أو إنساني أو قانوني.

إن على الإدارة في دمشق، والتي تتحمل المسؤولية الكاملة عن **تأمين الحماية للمواطنين والمواطنات**، العمل مباشرةً على **إنشاء هيئة عليا مستقلة للعدالة الانتقالية والسِّلْم الأهلي**، ذاتِ صلاحياتٍ واسعةٍ وإمكانياتٍ كافية، تضم حقوقيين سوريين، وممثلين عن المجتمع المدني، وشخصياتٍ وطنية، وخبراءَ قانونيين دوليين، تتولى وضع خطة لمعالجة الاحتقان وأسبابه، واتخاذ خطواتٍ حاسمةٍ لضبط الأوضاع ومنع أعمال الانتقام.

وإزاء هذا الوضع المتنامي الخطورة، ندعو أنصار العدالة وحكم القانون والديمقراطيين السوريين—من قوى سياسية ومجتمع مدني وشخصيات وطنية—إلى **تنسيق تحرُّكٍ ضاغطٍ على الإدارة في دمشق** لدفعها من جهة ولتقديم أي عون ممكن من جهة أخرى بما يؤدي إلى تشكيل هذه الهيئة دون مماطلة. ونعلن عن مبادرة **لتشكيل لجنةٍ مفتوحةٍ** لدعم العدالة الانتقالية والسلم الأهلي للتوسع، تعمل على المطالبة باستجابةٍ وطنيةٍ فاعلةٍ تضع حدًا لهذا النزيف المستمر، وتؤسِّسُ لمرحلةٍ انتقالية قائمةٍ على أسس العدالة والمواطنة وسيادة القانون.

2025/2/13 (البيان مفتوح للتوقيع)

الموقعون: أصدقاء حزب العمل الشيوعي السوري * البرنامج السوري للتطوير القانوني * الحزب الدستوري السوري (حدس) * حزب الوطن السوري * تجمع سوريا الديمقراطية * تيار اليسار الثوري في سوريا * تيار مستقبل كردستان سوريا * الرابطة المدنية الشبابية السورية * سوريون من أجل الحقيقة والعدالة * شبكة وصل * مركز المواطنة المتساوية – مساواة * مجموعات التفكير الديمقراطي * مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة(LDSPS) * منظمة بيت المواطنة * هيئة تحرير موقع السفينة * النادي التفاعلي بجرمانا.

وقفات احتجاجية متزامنة أمام مقرات اتحاد العمال في كل من محافظات: دمشق - اللاذقية – السويداء
نظمتها تنسيقيات الحراك العمّالي في سورية صباح اليوم السبت 2025/2/15

وبحسب التنسيقيات فإن هذه الاحتجاجات تطالب **بإلغاء قرارات الإجازات القسرية والفصل التعسفي** و "من أجل الوطن ومؤسساته ومعامله ومن أجل وظائفنا وكرامتنا ولقمة عيشنا، من أجل اقتصاد قوي وكي نستطيع **اجتثاث الفساد**". وتحت شعارات **"عمال سورية واحد"**، و**"نحنا عمال دولة مو عمال نظام".**

في التالي صـور من الاعتصـام ات من كل المحافظات. شـارك تجمع سـورية الديمقراطية في الاعتصـامات عبر المحافظات السورية.

بيان حول مؤتمر الحوار الوطني ومؤتمر باريس وإحاطة بيدرسون الأخيرة

في يوم الأربعاء 11 شباط 2025، أعلنت السلطة القائمة، عن **تشكيل لجنة تحضيرية لـــ"مؤتمر الحوار الوطني"** ضمّت 7 أعضاء بينهم سيدتان، وخوّلتها وضع نظام داخلي ومعايير لإنجاح هذا المؤتمر، وفي اليوم التالي أقامت اللجنة مؤتمرا صحفياً شرحت فيه طريقتها في العمل ومهمتها المتمثّلة في إصدار توصيات وليس قرارات.

وفي يوم 12 شباط 2025 أيضاً، قدّم المبعوث الخاص للأمم المتّحدة لسوريا "غير **بيدرسون" إحاطةً إلى مجلس الأمن**، صوّر فيها الوضع السوري وتطوّراته بعد سقوط النظام، وأعاد التأكيد فيها على جوهر القرار الأممي 2254.

وفي يوم 13 شباط 2025 صدر **"بيان باريس"** عن المجموعة العربيّة والدولية التي اجتمعت في "مؤتمر باريس"، بمشاركة وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال "أسعد الشيباني"، وبحضور مندوب الولايات المتحدة **كمراقب** (وليس كمشارك)، على أن تعاود هذه المجموعة الاجتماع في بروكسل في آذار القادم.

وعلى ضوء تلك التطورات، يهمّنا، في "تجمع سوريا الديمقراطية"، أن نشير إلى ما يلي:

1. يظلُّ الحوار الوطني ومؤتمراته، **مساراً ضرورياً** لكل السوريين، يساهم في إعادة اللحمة الوطنية بين أبناء البلد الواحد ويهدم الفجوات بينهم، ما يعني أنّه بحاجة إلى توسيعٍ وتفعيلٍ حقيقيّين دائمين على الأرض. غير أنّ "مؤتمر الحوار الوطني" **ليس بديلاً عن "المؤتمر الوطني السوري"** الذي يخوّل السوريّين، من خلال ممثّليهم، القرار وليس الحوار فحسب، قرار رسم مصائرهم ومستقبلهم وليس تقديم المشورة وحدها؛
2. يبدو أنّ السلطة القائمة تريد أن تُحِلّ "مؤتمر الحوار الوطني" محلّ "المؤتمر الوطني السوري"، وتُحِلّ لجنةً تحضيريةً ضيّقةً **عينتها بنفسها** محلّ آليّةٍ لاختيار الممثّلين لهذا المؤتمر أوسع أفقاً وأعمق إدراكاً

للوضـع السـوري، وذلك علاوةً على ما يبدو من **رغبةٍ في إقصـاء مناطقٍ بأكملها عن الأمر**، وهذا ما يضع العراقيل حتّى أمام مؤتمرٍ للحوار والنتائج التي يمكن أن تصدر عنه؛

3. لقد أكّد "مؤتمر باريس" من جديد، بعد مؤتمري العقبة والرياض وبيان مجلس الأمن، كما أكّدت إحاطة "غير بيدرسـون"، على **التمسّـك الدولي بالقرار 2254**، وهو ما يؤكّد عليه كثيرٌ من القوى الوطنيّة والديمقراطيّة السورية، وذلك لأنّ جوهر هذا القرار تشكّل المخرج الوحيد الذي يمكن أن ينقل سوريا شعباً وسلطةً إلى برّ الأمان، **ليس لاعتماده من قبل القوى الدولية ومجلس الأمن فحسب، بل لمضمونه الوطنيّ الجامع الذي يقطع مع أيّ استبداد أو تفرّد بالسلطة**، ويدرأ شرور التدخّل الدولي، ويؤسّس لسوريا جديدة ناضل السوريون عقوداً من أجلها. ويهمّنا التذكير هنا إلى ما ترتّب على رفض النظام البائد لهذا القرار من عواقب الهزيمة والاندحار التي سـاقته إليها رغبته في الاسـتبداد الأبدي والفساد الذي لا ينتهي؛
4. إنّنا نرى في **غياب توقيع الولايات المتحدة** على "بيان باريس" **مؤشراً سلبياً** يذهب بمؤشّرات التساهل البسيط الذي أبدته بقيّة الدول حيال السلطة السوريّة القائمة والوضـع السـوري، الأمر الذي يجب أن يدفع بالسوريّين إلى عمليّة انتقالٍ ديمقراطيٍّ صادقة وحريصة وشاملة بلا أيّ رغباتٍ بالتفرّد بالسلطة وعدم تداولها، وهنا نعيد التأكيد على أنّ المحاولات المتواصـلة للتهرّب من تنفيذ القرار 2254، بعد كلّ هذه التأكيدات المتكرّرة عليه، ليسـت سـوى أوهام خطرة على البلد وعلى كلّ فريقٍ فيها، أوهامٌ أشبه بما رأيناه لدى النظام البائد على مدى 14 عاماً من حالة إنكار ساقته إلى الهاوية.

شعبنا السوريّ العظيم جديرٌ بكلّ ما يليق بالشعوب الحيّة العصريّة.

تجمع سوريا الديمقراطية

2025/2/15

بلاغ عن لقاء تشاوري

التقى يوم الإثنين 17-2-2025 ممثِّلون عن الأحزاب والتيارات السورية التالية في مدينة اللاذقية:

«الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي» و «حزب البعث الديمقراطي» (عن فرع اللاذقية في هيئة التنسيق)، «التيار المدني الديموقراطي»، «الحزب الشيوعي السوري»، «الحزب الشيوعي السوري الموَحَّد»، «حزب الإرادة الشعبية»، والصديقان «عصام ابراهيم» و «بركات سليم»، و«تجمُّع سوريا الديموقراطية» فرعية اللاذقية.

وقد تحاور المجتمعون حول ما يجري في سوريا حالياً، واتّفقوا على **العمل الحثيث لتوحيد جهود القوى الوطنية والديمقراطية إزاء المخاطر الوطنية**، الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها سوريا حالياً، وعلى عدد من الخطوات العملية التي ستجسّد تلك الجهود والرؤى.

وأشاروا إلى أن **بناء الدولة يقوم على المؤسسات وليس الأفراد**، وأنّ **إلغاء الأحزاب السياسية أو منع تشكيلها لا يخدم بناء دولة مدنية**، بأي حال من الأحوال.

وبناءً على ما سبق: أدان اللقاء بكل شدة ووضوح قرار سلطة الأمر الواقع الحالية الأخير حول حلّ أحزاب سورية لها تاريخها، مطالباً إياها بالتراجع عن هذا القرار الجائر المنافي لأبسط مبادئ الحرية والتعددية والديموقراطية.

واتفق المجتمعون على تكثيف لقاءاتهم، وتعزيز خطواتهم نحو تحالف سوري وطني واسع يحمي البلاد والعباد من كل ما يهدد أمنهم ومصالحهم.

عاشت سوريا العظيمة وطناً حرّاً آمناً لجميع أبنائها وبناتها.

تجمع سوريا الديمقراطية 2025/2/17

وقفة احتجاجية في المحافظات السورية بمشاركة التجمع

تأكيداً على وحدة سوريا، ورفض انسلاخ الجنوب أو أي منطقة في البلاد عن باقي الأراضي السورية ورفضاً لتصريحات نتنياهو شارك تجمع سوريا الديمقراطية في الوقفات الاحتجاجية مع عدد من الهيئات والتنظيمات المدنية والسياسية السورية في عدد من المحافظات يوم الثلاثاء 2025/2/25.

ندوة حوارية في دمشق

نظمها "تجمُّع ســـوريا الديمقراطيّة" - فرعية دمشـــق تحت عنوان "المؤتمر الوطنيّ في ســـياق التحوّلات السياسية والاقتصادية"، بمشاركة عبدالله فاضل وعلاء بريك هنيدي.

يوم السبت 22 شباط 2025

دمشق - مقهى الكمال

بيان إدانة واستنكار

ما هكذا تُبنى الأوطان، ما هكذا يسلك الصادق في طلب الحرية والعدل.

على إثر تأكّدنا **من اعتداء على كرامات الناس** في حي المهاجرين في **حمص، وترهيب مشين لكبارهم وصغارهم**، واستهتار بأرواحهم، أثناء مداهمةٍ تدّعي القبض على أحد المطلوبين، بالإضافة الى ترهيب المواطنين في حي وادي الدهب، وإطلاق **الشتائم المذهبية** وكم هائل من الأعيرة النارية:

يدين تجمُّع سوريا الديموقراطية بأشدّ العبارات **الاستهتار الأمني المتكرّر بكرامات الناس، وأرواحهم، وأعراضهم**، ورفض سلطة الأمر الواقع تعديل أي من طرق تصرّفها في مثل هذه الحالات، ورفضها اي حوار مع السوريين بخصوص أفضل طرق إنفاذ القانون، وكل الحلول التي اقترحتها عليها عدة قوى سياسية ومجتمعية في بلدنا.

وإذ كنا سبق واقترحنا في بيان سابق حول الانتهاكات التي وقعت في حمص سابقا، الحلول، ونشرنا مطالب الشعب المُحقة لما فيه صون حريته وأمنه وكرامته:

يحمّل التجمُّع **السلطة الحالية مسؤولية كل ما ينتج** عن هذا الإصرار على كل ما سبق، ومسؤولية أي تعدٍّ قام به أي عنصر مسلح (بحكم قرار حل الفصائل المسلحة الذي تبنته الحكومة).

إننا نطالب المسؤولين عن الملف الأمني في حمص **بمحاسبة علنية للقوة الأمنية التي قامت بذاك الانتهاك**، واعتذار من مواطني حي المهاجرين ووادي الدهب المذعورين المهانين، وبآلية واضحة لحماية المواطنين ومحاسبة المعتدين.

عاشت سوريا حرّةً كريمة.

تجمع سوريا الديمقراطية

26/02/2025

بيان حول ضرورة الإسراع في وضع إطار قانوني للأحزاب وضمان بيئة سياسية ديمقراطية

تستنكر فرعية أوروبا في تجمع سوريا الديمقراطية قرار السلطة الحاكمة الصادر في 29 كانون الثاني 2025 بحل أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وتؤكد أن هذا الإجراء يخالف الأعراف الدولية وحقوق الإنسان، حيث **ينتهك حق التنظيم السياسي المكفول في الشرعة الدولية**، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من الأخطاء السياسية التي ارتكبتها هذه الأحزاب، فإن حلها لا يجب أن يتم بقرار سلطوي. إن **الحكم على استمرار أي حزب سياسي يجب أن يكون عبر صناديق الاقتراع، وليس بقرارات فوقية تقوض التعددية السياسية**.

وحيث إن **المشاركة السياسية** من خلال الأحزاب الفاعلة تُعد **ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي**، وتُسهم في تحقيق التوازن السياسي والاستقرار المجتمعي، وتتيح لجميع القوى الوطنية فرصة المساهمة في صنع القرار بما يحقق الصالح العام؛

وحيث إن **غياب إطار قانوني واضح لتنظيم عمل الأحزاب** يؤدي إلى فراغ سياسي يعيق الانتقال الديمقراطي ويحد من التعددية السياسية؛

وحيث إن أي نظام ديمقراطي حديث يجب أن يستند إلى قانون أحزاب عصري يضمن حرية التعبير، وحق التحزب، ويحدد معايير عادلة تضمن المساواة بين جميع التيارات السياسية؛

فإن فرعية أوروبا لتجمع سورية الديموقراطية **تطالب جميع القوى الشعبية والسياسية الفاعلة** في سوريا:

- بالتعاون والإسراع في وضع **قانون أحزاب عصري** يكفل حرية تشكيل الأحزاب وفق معايير ديمقراطية واضحة **تحترم الدستور والشرعة الدولية**.
- ضمان **استقلالية الأحزاب** عن أي تدخل غير مبرر، **وإلغاء أي قيود تعسفية تحد من نشاطها**، مع التأكيد على التزامها بمبادئ الديمقراطية واحترام القانون.

- **اشتراك كافة القوى السياسية والمجتمعية** في صياغة هذا القانون لضمان توافقه مع متطلبات المجتمع السوري وتطلعاته نحو مستقبل ديمقراطي.

إن تحقيق هذه المطالب يشكل حجر الأساس **لبناء دولة حديثة** قائمة على **التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة**.

وتدعو فرعية أوروبا في تجمع سوريا الديمقراطية جميع القوى السياسية إلى تبني هذا البيان ودعمه، لما فيه من مصلحة للحراك السياسي في سوريا وحماية للسلم الأهلي والمصلحة العامة.

تجمع سوريا الديموقراطية – فرعية اوروبا

27/02/2025

🌟نشاط ثقافي مميز للأطفال في طرطوس🌟

في أجواء مليئة بالإبداع والفرح، نظّمت مجموعة موزاييك الثقافية للأطفال، التابعة لتجمع سوريا الديمقراطية في طرطوس، نشاطًا ثقافيًا مميزًا في حي السكن الشبابي، وذلك بالتنسيق مع المختار.

📖تفاصيل النشاط✨

☑سرد قصة مشوقة للأطفال، مما حفّز خيالهم وإبداعهم.

🎨نشاط رسم إبداعي مستوحى من القصة المسرودة، حيث عبّر الأطفال عن أفكارهم بالألوان.

🖼️رسم لوحة جماعية تشاركية مع الفنان السوري العالمي سليمان الدكدوك، الذي شارك اللجنة الثقافية في هذا الحدث الفني المميز.

🎭إقامة معرض فني للأطفال، حيث تم عرض اللوحات التي رسموها خلال النشاط.

🎶أنشطة ترفيهية من ألعاب وأغاني أضفت أجواء من الفرح والمتعة.

💬تفاعل الأهل والأطفال: لاقى النشـــاط اســـتحســـانًا كبيرًا من قبل الأطفال وأهاليهم، الذين أعربوا عن سعادتهم وطالبوا بتكراره في المستقبل.

موقف سياسي مشترك

صادر عن "قوى التغيير المدني" و"تجمع سوريا الديمقراطية"

عقد في دمشق بتاريخ 24 – 25 شباط "مؤتمر الحوار الوطني" بعد سلسلة من لقاءات على مستوى المحافظات، باستثناء محافظتيّ "الحسكة" و"الرقة" حيث عقدت اللقاءات خارجهما، مع اعتماد نهج توجيه دعوات شخصية شبه سرية، دون وضوح معايير اختيار الأفراد، وبتوقيت للدعوة ضيق لم يسمح للجميع بالمشاركة، وترافق موعد المؤتمر مع زيادة حدة العمليات التوسعية الإسرائيلية والتصريحات الاستفزازية من قبل حكومة نتنياهو؛

في ضوء هذه الوقائع، نجد:

- إن "مؤتمر الحوار الوطني" لم يكن أكثر من **لقاء تشاوري أمّن حشداً شكليا** ضبابي المعالم، متعجّل التحضير، أتى ضمن سياق مساعي السلطة الجديدة **لإضفاء نوع من الشرعية المدنية التالية للشرعية العسكرية** في "مؤتمر النصر" وللتأكيد على هذا الأخير وتثبيته، وفي محاولة للتجاوب مع مطالبات المجتمع الدولي بإنتاج حالة جديدة (اعلان دستوري مؤقت، حكومة، مجلس تشريعي) ليست من لون واحد، من هنا حتى اواسط آذار؛
- يقع على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية البدء **بحوار وطني مستمر غير مؤطر بالزمن** بين كل السوريين وتشكيلاتهم السياسية والاجتماعية بما فيها السلطة، للوصول إلى ما يشبه الإجماع الوطني في الامور الوطنية الكبرى **وتشكيل مؤتمر وطني عام تنبثق عنه لجنة لكتابة الدستور**، الذي سيرسم مستقبل سورية، وعدم القبول بحوارات شكلية تعرفنا عليها جيدا في ظل منظومة الاستبداد الساقطة، واقتراح حلول عملية للبدء بالمرحلة الانتقالية بشكل آمن **وبعقلية بناء الدولة الوطنية دولة المواطنة والقانون؛**
- **نرفض أيّة محاولات سلطوية انفرادية** لتفصيل المشهد الانتقالي وما بعده على مقاس فئة واحدة، كتعيين لجنة دستورية كما عُيّنت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني ذات اللون الواحد، فإن كان السياق الاستعجالي لإنتاج لجنة الحوار وإرضاء المجتمع الدولي والإقليمي بخطوات شكلية، فإن

الشرعية الحقيقة تكتسب من الشعب السوري وحده، ما يجب أن يلقى انعكاساً على تفاصيل ومراحل المرحلة الانتقالية التي ستفضي الى دستور يجب أن يلبي تطلعات السوريين وصولا إلى إجراء انتخابات ديمقراطية شفافة لاختيار سلطة شرعية؛

- إن بناء و تعزيز إجراءات الثقة بين السوريين على امتداد الجغرافيا السورية **وبلا أيّ إقصاء يقع على عاتق السلطة في دمشق،** و في هذا السياق فإن الخطاب المطمئن لا يفي بالغرض و إنما ما يتخذ من إجراءات على أرض الواقع؛ لكن الكثير من الإجراءات الممارسة على أرض الواقع تقع في خانة **تجاوز لصلاحيات سلطة تصريف الأعمال،** وإنّ اتخاذ قرارات الاجتثاث السياسي وإلغاء الحياة السياسية و التعامل مع السوريين كأفراد و الفصل التعسفي لآلاف العاملين في الدولة و ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان هو **تأسيس لسلطة استبداد** عاجزة عن تقديم حلول على كافة المستويات وخاصة الاقتصادية منها؛
- إن وجود **مخططات توسعية وتقسيمية من قبل الاحتلال الإسرائيلي** يستوجب مواجهتها تحت مبدأ **السيادة الوطنية** ومسؤولية الدولة في الحفاظ على السيادة، مع التأكيد على مركزية دور السلطة للوصول إلى الوحدة واللحمة الوطنية وبناء وتعزيز الهوية الوطنية وما يتضمنه ذلك من عوامل نجاح الدولة في الحفاظ على السيادة؛

وعليه نرى أن محاولات تحميل هذه المسؤولية لمواطنين أو فئات اجتماعية، والصمت الرسمي عن الممارسات والمخططات الخارجية هو نوع من الخروج عن المنطق والتهرب من المسؤولية.

"قوى التغيير المدني" و"تجمع سوريا الديمقراطية"

2025/3/2

إطلاق "تجمع القوى الوطنية الديمقراطية في اللاذقية"

في يوم السبت الأول من آذار 2025، التقى للمرّة الثانية ممثِّلو الأحزاب والتيارات السورية التالية في مدينة اللاذقية:

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي؛ حزب البعث الديمقراطي؛ فرع اللاذقية في هيئة التنسيق؛

الحزب الشيوعي السوري؛ التيار المدني الديموقراطي؛ الحزب الشيوعي السوري الموَحَّد؛

حزب الإرادة الشعبية؛ تجمُّع سوريا الديموقراطية؛

- اتفق المجتمعون على إطلاق ما أسموه "تجمع القوى الوطنية الديمقراطية في اللاذقية" على أساس ما اتفقوا عليه في الاجتماعين الأول والثاني من تأكيد على الضرورة المصيرية **للانتقال الديمقراطي كما هو وارد في القرار الأممي 2254** الذي أعاد الإقليم والعالم التأكيد عليه بعد سقوط النظام كسبيل وحيد لخلاص البلاد، شعباً ودولة، **وعدم إعادة إنتاج النظام السلطوي** الذي سبق له أن رفض القرار، ما ساقه إلى التهلكة ومزيد من دمار البلاد؛ **والتأكيد على السلم الأهلي**؛ وعلى الضرورة القصوى **لتوحيد وتنسيق وتعاون جميع القوى الوطنية والديمقراطية**، وتوثيق صلتها بشعبها وتحمّلها المسؤولية أمامه؛
- ناقش المجتمعون "مؤتمر الحوار الوطني" الذي عقدته السلطة القائمة مؤخراً واتفق المناقشون على إصدار بيان مشترك بهذا الصدد، مع الإشارة إلى مؤتمرات أخرى عقدتها قوى وتجمعات أخرى (في جنيف والرقة)؛
- ناقش المجتمعون الوضع العام في سوريا، لجهة السلم الأهلي والانتقال الديمقراطي واتفقوا على إصدار بيان بخصوص **معتقلي الجيش ومخطوفيه وإعادة هيكلته**؛
- ناقش المجتمعون ما بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية في بلادنا ومنطقتنا من تواشج و**ترابط وثيقين**، ممّا يجعل الفصل بينهما أمراً خطراً أشدّ الخطر، فالوطنية مع الاستبداد لا بدّ أن تنتهي إلى كارثة، شأنها شأن الديمقراطية الشكلية التي لا يهمّها وطنٌ ولا تنميةٌ وطنية .

اللاذقية 2025/3/3

بيان "التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية"

حول مؤتمر الحوار الوطني السوري

على مدى أزيد من نصف قرن من حكم الاستبداد في سورية، ألغى النظام البائد المواطنة والحريات، وعمل بشتى السبل والوسائل القمعية، على تدمير روح المواطنين وتحويلهم إلى رعايا، وجعلهم عاجزين عن فعل أي شيء، وامتهن كراماتهم وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم، وعمل باستمرار على كم الأفواه واعتقال المخالفين بالرأي.

ومن أجل طي صفحة الاستبداد إلى غير رجعة، فإننا ندعو السوريين والسوريات كافة، إلى اعتماد **الحوار سبيلاً وحيداً، لحلّ الخلافات فيما بينهم**، لأننا على اقتناع عميق بأنه لا وجود للسياسة في اجتماع القوة والقسر والإكراه.

نقول هذا، لأن أساس الدولة المدنية الحديثة، هو **الدستور الذي يتولى صياغته المجتمع المدني**، بأحزابه وتياراته وتجمعاته السياسية المستقلة واتحاداته ونقاباته، ونخصّ بالذكر منها نقابة المحامين، إضافة لغرف الصناعة والزراعة والتجارة والصحافة الحرة والشخصيات الوطنية الديمقراطية.

لذلك نرى أن أي جماعة أو تنظيم أو حزب لا يمثّل إلا جزءاً من المجتمع، وأن إعطاء أي تنظيم الحق لنفسه بأن يتصرف باسم الجميع، هو أمر مناف لقيم الديمقراطية وأسسها.

تأسيساً على ما تقدّم، فإنّ اقتصار اللجنة التحضيرية لـ"مؤتمر الحوار الوطني" على **لون سياسي واحد**، ألحق الضرر بالحياد والجماعية والتشاركية التي تمثّل الشرط الرئيس لنجاح أي مرحلة انتقالية من حكم الاستبداد إلى بناء دولة المواطنة والقانون والحريات والتداول السلمي على السلطة. كما أن اقتصار الدعوات على الأفراد، حرم مؤسسات المجتمع المدني، من ممارسة حقها في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

ينبغي التذكير، بأن اختيار أعضاء المؤتمر قد انفردت به سلطات الأمر الواقع وقصرته على مقرّبيها، الأمر الذي يثير المخاوف باحتكار كل شيء.

لقد خلا البيان الختامي تماماً من **ذكر كلمة "الديمقراطية" ومبدأ "التداول السلمي على السلطة"**، وحق الأقلية السياسية التام والكامل بأن تتحول إلى أكثرية سياسية، بانتخابات حرة ونزيهة، الأمر الذي يثير الشكوك والمخاوف.

تتبع ملاحظاتنا هذه من حرصنا الشديد على بناء سورية الجديدة، سورية التي دفع أبناؤها الغالي والنفيس من أجل أن تكون **وطنية ديمقراطية حرة مستقلة**.

نقول هذا **والعدو الصهيوني ينتهك الحرمات ويوسع رقعة احتلاله** لأراض سورية جديدة في جبل الشيخ والمنطقة العازلة والمحافظات الجنوبية.

إننا ندين، بأقسى وأشد عبارات الإدانة، هذه العربدة الإسرائيلية التي تنتهك الكرامة والحقوق، **ونطالب بالانسحاب الفوري من الأراضي السورية المحتلة كافة**.

لا ننسى أن نحيي جهود السوريين كافة الذين يبذلون الجهد، تلو الجهد، للمساهمة في بناء سورية الجديدة الواحدة الموحدة، سورية المدنية الديمقراطية الحرة المستقلة، ونمد أيدينا **للتنسيق النقدي مع اللقاء الذي تم في جنيف** بالتزامن مع أنشطة داخل بعض المدن السورية، كما نعلن أيضاً عن استعدادنا للتنسيق النقدي مع الجهود المبذولة في المؤتمر الذي انعقد في مدينة الرقة السورية، من أجل بناء سورية الجديدة الموحّدة، المدنية الديمقراطية الحرة المستقلة عن أي تبعية لأي نفوذ خارجي.

عاشت سورية واحدة موحدة، مدنية ديمقراطية حرة مستقلة

اللاذقية، الأربعاء 5 آذار 2025

التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية:

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي؛ حزب البعث الديمقراطي؛ الحزب الشيوعي السوري؛ حزب الإرادة الشعبية؛ فرع اللاذقية في هيئة التنسيق؛ التيار المدني الديموقراطي؛ الحزب الشيوعي السوري الموَحَّد؛ تجمُّع سوريا الديموقراطية.

بيان "التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية"

في شأن معتقلي الجيش ومخطوفيه وإعادة بنائه

بعد عقود من اغتصاب النظام الدكتاتوري البائد لأقسام واسعة من الجيش السوري في قواتٍ خاصة ومخابراتٍ مكرّسة لحمايته من شعبه، **جاء تفكيك النظام لكامل بنية هذا الجيش العريق الجامع إبّان سقوطه،** وإلقاء أفراده جميعاً وعائلاتهم إلى مصير بائس، كتكملة طبيعية لإجرام هذا النظام بالبلد والشعب والجيش على نحو يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ الأنظمة، **وبصورة تبدو مخططة ومرتّبة بين النظام والقوى الإقليمية والدولية التي توافقت على سقوطه.**

وفي الوقت الذي أجرت فيه سلطة الأمر الواقع الجديدة **مصالحات مع عديد من مجرمي النظام السابق** الأمنيين والاقتصاديين، واصلت هذه السلطة تصفية الجيش باعتقال آلاف الضباط والعناصر (نحو 9000) وتغييبهم سواء كقطعات بأكملها أو خلال حملات ملاحقة يحيط بها كثير من الغموض، وذلك بعد أن كان هؤلاء قد ألقوا سلاحهم أو سلّموه في عمليات التسوية التي أُعطوا فيها الأمان، بعد أن **كانت إسرائيل قد دمّرت** بقصفها الجوي المتواصل، والمكثّف بعد سقوط النظام البائد، **كامل البنية التحتية للجيش التي صرف الشعب السوري عليها دم قلبه .**

إنّ خطورة ما جرى لا تقتصر على ما يمثّله تفكيك الجيش **من ظلم يطال آلاف الأسر، ومن تهديد للسلم الأهلي، ومن تصفير لمقدرة البلد على الوقوف في وجه أيّ عدوان على سيادته المنتهكة أصلاً،** بل يتجاوز ذلك إلى تصفية بنيةٍ كان يمكن لها، بإعادة هيكلتها وضمّ الضباط والجنود المنشقين والفصائل المسلحة في شتى مناطق سوريا إليها، أن تلعب دوراً أساسياً في **حماية الانتقال الديمقراطي** الذي هو صمام أمان البلد ككل، شعباً وسلطات أمر واقع، إذا ما كان ثمة نيّة صادقة في الخلاص من نظام الدكتاتورية والاستبداد والفساد وعدم إعادة إنتاجه.

علاوة على كون **هذه الاعتقالات** من فعل سلطة أمر واقع لا تملك شرعية قانونية أو دستورية في فعل ما فعلت، فإنها تجري في **غياب لأيّ تصور للعدالة الانتقالية،** وفي صمت عن أطراف أخرى سفكت الدم السوري ليس دفاعاً عن النفس على الدوام، وإن كانت لا تقارن بأي حال بما ارتكبه النظام البائد.

يطالب تجمعنا الوطني الديمقراطي السلطة القائمة **بالكشف عن مصير جميع المعتقلين والمغيّبين**، وإدراج مأساتهم فوراً في **إطار عملية الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية** التي تقتصّ بالقانون ممن تورطوا في سفك الدم السوري، في **محاكمات مدنية علنية وعادلة، والإفراج عن الآلاف من غير المتورطين**، وإشراكهم وإشراك كلّ من لم تتلوث أيديهم بالدم السوري في **إعادة هيكلة جيش الوطن** المكرّس لحماية حدوده وانتقاله الديمقراطي ودستوره الديمقراطي الذي هو التعبير عن أنّ ثورة الشعب السوري كانت ثورة حقّاً غيّرت شكل الحكم من الاستبداد إلى نقيضه الديمقراطية .

عاشت سورية واحدة موحدة، مدنية ديمقراطية حرة مستقلة

اللاذقية، الأربعاء 5 آذار 2025

التجمّع الوطني الديمقراطي في اللاذقية:

-الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي؛

-حزب البعث الديمقراطي؛

-الحزب الشيوعي السوري؛

-حزب الإرادة الشعبية؛

-فرع اللاذقية في هيئة التنسيق؛

-التيار المدني الديموقراطي؛

-الحزب الشيوعي السوري الموَحَّد؛

- تجمُّع سوريا الديموقراطية.

نداء للوطنيين السوريين

تتوالى أحداث الاضطراب الأمني المؤسفة في مناطق متعددة من البلاد، وتعيد لأذهان السوريين الصور المؤلمة للاقتتال الدموي الذي دمر البلاد وأهلها طوال 14 سنة، ويترافق ذلك مع **حملات تحريض إلكترونية** كثيفة غرضها الإيغال بالدم السوري والدفع باتجاه تفتيت البلاد.

إنّ القوى والأحزاب والمنظمات الموقعة على هذا النداء، وانطلاقاً من **الحرص على السلم الأهلي وعلى وحدة البلاد أرضاً وشعباً**، تؤكد على ضرورة التجمع حول الثوابت التالية:

أولاً: **دم السوري على السوري حرام**. والأولوية هي لتحكيم العقل والخطاب الوطني الجامع المترفع عن الفتن الطائفية والدينية، لتفويت الفرصة على أعداء البلاد الخارجيين والداخليين.

ثانياً: **نرفض أي تدخل خارجي من أي جهة كانت**، ونرفض أي دعوات لما يسمى «حماية دولية»، ونرفض على الخصوص التدخلات الصهيونية المعلنة وغير المعلنة، وبمختلف أشكالها.

ثالثاً: لم تشكل الحلول الأمنية البحتة، لا سابقاً ولا الآن، مخرجاً من الأزمات الوطنية، بل كانت تعمقها، ولذا فإن الحل الوحيد لأزمات البلاد، والمخرج الوحيد من نفق الاقتتال المقيت، هو **الحوار الوطني الحقيقي بين كل السوريين، والحل السياسي الجامع** الذي يمكن لحكومة وحدة وطنية وازنةٍ وواسعة التمثيل أن تكون مدخلاً حقيقياً نحوه.

لقد دفع السوريون ما يكفي من دمٍ وعذابات، ولن يسمحوا بجرهم لمقتلة جديدة؛ فالأوان هو أوان الوحدة الوطنية ولم شمل أبناء الشعب السوري بمختلف انتماءاتهم، وأوان إعادة بناء البلاد وإحيائها من جديد...

حيّ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية!

الموقعون (كقوى وتجمعات ومنظمات):

1. التيار الثالث لأجل سوريا.
2. تيار طريق التغيير السلمي.
3. الحزب السوري القومي الاجتماعي- الانتفاضة.
4. الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي في سوريا.
5. الحزب الديموقراطي الاجتماعي.
6. حزب التضامن العربي الديمقراطي.
7. ملتقى الحوار الوطني الديمقراطي.
8. حزب البعث الديمقراطي.
9. حركة التغيير الديمقراطي.
10. النادي التفاعلي.
11. مجلس سوريا الديمقراطية.
12. حركة الشغل الديمقراطي.
13. تجمع شباب سوريا الأم.
14. فرقة ليش.
15. حزب الشباب الوطني السوري.
16. حزب الإرادة الشعبية.
17. التيار المدني الديمقراطي.
18. تجمع سوريا الديمقراطية.

الموقعون (كأفراد):

تنويه: التوقيع مفتوح لمن يرغب من القوى والتجمعات والمنظمات والأفراد

https://docs.google.com/.../1FAIpQLSdMp3h5UTqLSl.../viewform

بيان من تجمع سوريا الديمقراطية بخصوص الوضع في الساحل السوري

تصدّر الساحل السوري المشهد في اليومين الماضيين باشتباكاتٍ ومواجهات بين قوات الأمن العام التابع للسلطة الحاليّة مع مجموعاتٍ مسلّحة مرتبطة بالنظام السابق هاجمت مواقع عسكريّة ونصبت كمائن مدانة ومجرمة، ليتلوا ذلك **أعمال تمشيط في مناطق مدنية** متفرقة قام بها فاعلون من الأمن العام ومن خارجه، ورافق بعضها أو تلاه **مجازر متعددة لا تزال متواصلة وقتل عشوائي**، مدان ومجرم بالمثل، لمدنيين عزّل على الهوية. فضلاً عن مشاهد مُوثّقة لرمي براميل متفجّرة من طيران مروحي للسلطة الجديدة. وقد جرى ذلك كلّه مترافقاً مع بيانات لضباط من فلول النظام السابق تعلن عن وجودهم، ومطالبات من المتعاطفين معهم بالحماية الدولية.

من الواضح أنّ كل ذلك يعرّض لأشدّ الخطر لا الأرواح البشرية والسلم الأهلي فحسب، بل هوية الوطن السوري ووحدته شعباً وأرضاً، الأمر الذي يدفعنا لأن نؤكّد على ما يلي :

1. **إدانة الاعتداءات والهجمات المجرمة** على عناصر ومراكز الأمن العام، والرفض المطلق للمطالبات الخبيثة بأي تدخّل خارجي أو حماية دولية، **وإدانة جميع أشكال التحريض والتجييش الطائفي** مهما يكن مصدرها، وتحميل أصحابها المسؤولية المباشرة عن تهديد السلم الأهلي؛
2. **إدانة** كلّ قتل أو تعذيب أو انتهاك للكرامة **خارج الدفاع المباشر عن النفس، وإدانة كلّ محاولة لتحميل طائفة بعينها المسؤولية** عن أفعال أيّ أحد من أبنائها من فلول النظام البائد، ودعوة السلطة القائمة لتحمّل المسؤولية الكاملة عن **وقف المجازر ووقف إزهاق أرواح أبناء الشعب السوري** بروحية بيان قيادة العمليات الأمنية في وزارة الداخلية الذي حثّ "جميع المدنيين على الابتعاد عن مناطق العمليات العسكرية والأمنية وترك المهمة للقوات المختصة من الجيش والأمن"، ووجّه "كافة الوحدات العسكرية والأمنية بالالتزام الصارم بالإجراءات والقوانين المقررة "؛
3. إدراكنا **مسؤولية النظام المجرم البائد** وفلوله عن تحويل مقوّمات الدولة الوطنية السورية إلى أنقاض، وإدانة كل محاولة لتقسيم سوريا تحاول أن تستثمر في هشاشة البنية الداخلية وتفجير السلم الأهلي؛
4. التأكيد على **مسؤولية السلطة الجديدة عن كثير من أسباب الوصول إلى اللحظة الراهنة**، سواء بفشل جهودها لعقد مؤتمر وطني تأسيسي وجامع وسيّد لنفسه، أو بتعييناتها ذات اللون الواحد، أو بطريقتها غير المطمئنة في تشكيل الجيش السوري الجديد وقوات الأمن، أو تسريحها المبطّن لآلاف الموظفين من دون بدائل للعيش، أو اعتقالها لآلاف العسكريين من دون إدانات واضحة، أو افتقادها للمهنية على

المستوى الإعلامي، الأمر الذي **ترك السوريين عرضة للشائعات والتكهنات، ووسائل الإعلام الخارجية المنحازة** التي تصبّ الزيت على النار؛

لا شك أنّ اللحظة الراهنة من الخطورة بمكان، وتحتاج **حلّاً إسعافياً سريعاً لوقف نزيف الدم** وحماية السلم والبلد، ربما ابتداءً بخطاب مطمئن من الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، يدعو فيه إلى نواة تشاركية جامعة تعيد بناء الشرطة والأمن والجيش، ويعيد **التأكيد على أنّ سوريا ليست مجموعة من الطوائف** بل شعب عصري حديث، ويؤكد أن العقاب سيطال على الفور أيّ فعل عنصري طائفي مهما كان مصدره.

غير أنّ التجاوز الحقيقي المستدام للحظة الراهنة لا بدّ له من **حلٍّ سياسي جامع** لا عنوان له سوى إطلاق مسيرة الانتقال الديمقراطي الصادقة والحقيقية وحمايتها بروح الثقة بالشعب السوري وحسن اختياره من يمثّلونه في كلّ مجال، بعيداً عن أي تلاعب أو تقريب للمقرّبين أو تعيينات فوقية. فكلّ ما جرى إلى الآن على هذا الصعيد زاد من حطب التوتر بدلاً من تخفيفه.

لن يعود للفلول ولا لخارجٍ متربص حجّة حين يخيّم جوّ **التأكيد على وحدة سورية أرضًا وشعبًا**؛ وتُنشأ **الهيئة السورية للعدالة الانتقالية** والمصالحة الوطنية؛ ويُؤكّد على أنّ نظام الحكم سيكون **ديمقراطيًا**، وليس على أسس طائفية أو إثنية، وعلى أنّ الجيش السوري سيكون **جيشًا وطنيًا سوريًا مفتوحاً لجميع السوريين استناداً إلى معايير وطنية**، يحمي الحدود والدستور الديمقراطي **ولا يتدخّل في السياسة**؛ ويُشدَّد على أنّ السوريين هم من سيكتبون دستورهم المستقبلي من خلال جمعية تأسيسية منتخبة، وليس استنادًا إلى "من يحرّر يقرّر".

في مثل هذا الجوّ سيكون واضحًا تمامًا محلّ السلاح الشرعي والسلاح الخارج عن الشرعية، وسوف يُزاح النقاب عمّن يعتدي على أي مواطن سوري، كما عن دعاة التقسيم والتدخل الخارجي.

عاشت سوريا حرّة موحدة وديمقراطية.

عاش الشعب السوري الحضاري العريق، والعصري الحديث، حرّاً موّحداً في دولته الوطنية الديمقراطية الحديثة، أسوة بجميع الشعوب التي فاقها بتضحياته ضد الاستبداد والطغيان.

تجمع سوريا الديمقراطية

2025/3/7

تجمع سوريا الديموقراطية
ASSEMBLY OF DEMOCRATIC SYRIA

وقفة احتجاجية صامتة في ساحة المرجة دمشق 2025/3/9

تنديدا بالمجازر والانتهاكات الحاصلة في الساحل السوري

بيان «تجمع القوى الوطنية الديموقراطية في اللاذقية»

بخصوص الأحداث الأخيرة التي شهدها الساحل السوري

أيها الشعب السوري العظيم... أيها الإخوة في الوطن:

نود التأكيد بداية على أن تفصيل الدولة على مقاس سلطات الأمر الواقع يعني **نفي حيادية الدولة**، بوصفها جهازا حياديا عادلا، لا تلصق به صفة من دين أو قومية أو طائفة أو مذهب.؛

وعندما يتم تجاهل الأطر الدستورية التشاركية، التي تمثل الشعب السوري سياسيا، وتشكل المستند القانوني للشرعية في المرحلة الانتقالية، ويتم **إعمال مبدأ الغلبة أساسا للحكم**، نصبح **أمام إعادة تدوير النظام البائد وإعادته بحلة جديدة؛**

إن **منطق الاستئثار بالسلطة** والتصرف بمنطق المنتصر، من شأنه مفاقمة الأوضاع السياسية والأمنية ويأخذنا إلى ما لا تحمد عقباه.؛

كانت مشاهد مؤلمة، تلك التي تسربت **لمقتل عناصر من القوات السورية الحكومية**، نفذتها عناصر ما تزال تتوهم، بإمكانية إعادة نظام الفساد والقمع البائد، الذي رفضته وترفضه إلى غير رجعة الأغلبية الساحقة من السوريين، خاصة في الساحل السوري، تلتها مشاهد أكثر بشاعة وإيلاما **لمجازر طائفية**، في مناطق الساحل السوري، استمرت بضعة أيام، حصدت أرواح آلاف **الأبرياء العزل من المدنيين**، إضافة إلى آلاف أخرى **نزحت إلى لبنان؛**

ندين بأقسى وأشد عبارات الإدانة **دعوات التحريض وإثارة الفتنة الطائفية وإعلان النفير العام**، التي أدت إلى ارتكاب المزيد من الجرائم والمجازر وانتهاك حرمة البيوت ونهبها وقتل المدنيين العزل؛

نحمل سلطات الأمر الواقع المسؤولية، لأنها وحدها من يتحمل المسؤولية عن توفير الأمن والأمان للمدنيين، في المناطق السورية، المستهدفة في الساحل ونطالب سلطات الأمر الواقع **بتفكيك الفصائل المسلحة غير السورية، وإخراجها من الأراضي السورية؛**

تفتقد سورية اليوم أساسيات الحياة، خاصة بعد تسريح مئات آلاف العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، إضافة إلى حل الجيش وجهاز الشرطة وحرمانهم تماما من موارد الدخل، الأمر الذي فاقم من صعوبات العيش؛ ونرى أن سوريا لن تنعم بالأمن والاستقرار، في **بؤرة التركيز الدولي والإقليمي والعربي**، لأنها لن

تتعافى بقواها الذاتية، بل **تحتاج إلى شتى المساعدات الخارجية، ولن يتحقق ذلك، إلا بإشراك كافة القوى والأطراف السياسية السورية، وتشكيل جسم انتقالي يمثل السوريين كافة**، كما ورد في بيان جنيف وقرار مجلس الأمن رقم 2254 خاصة ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، التي ينبغي أن تتم في بيئة آمنة ومحايدة، تمثل كل السوريين، دون إقصاء أحد؛

إن الاستقرار ضروري كي تتأسس **الديمقراطية** التي تخدم تقدم المجتمع وتطوره؛ هناك استقرار يتعزز دائما، مبني على **التوافق والتشارك**، استقرار وطن ومجتمع تحميه **دولة المواطنة والقانون والحريات**، دولة **التداول السلمي على السلطة وفصل السلطات**، وحق الآخر المختلف في التعبير عن نفسه بحرية، الدولة التي **تقف على مسافة واحدة من الجميع**؛

جاء **الإعلان الدستوري مخيبا لآمال السوريين** وتكريسا للون واحد ولصوت واحد، لأنه صدر عن جهة لا تمثل، مهما ادعت، إلا **جزءا من السوريين**، إنه يعيد تدوير وإنتاج دستور 2012 وتكريس الاستبداد .

يخلو الإعلان تماما من **ذكر مفردة الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي على السلطة**، الأمر الذي ينجم عنه بالضرورة، **غياب مفهوم المعارضة** .

ينتهك الإعلان بوضوح، **مبدأ حيادية الدولة**، عندما يقرر أن دين رئيس الدولة الإسلام وأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع .

كما **ينتهك** أيضا، **مبدأ المواطنة المتساوية والفصل بين السلطات**، عندما يمنح الرئيس الحق بتشكيل المحكمة الدستورية العليا، وتسمية ثلث أعضاء مجلس الشعب، وتعيين اللجنة التي تتولى الإشراف على "انتخاب" الثلثين الباقيين وصلاحية تعيين الوزراء.

عاشت سورية مدنية ديمقراطية حرة مستقلة

الموقعون: حزب البعث الديمقراطي؛ الحزب الشيوعي السوري؛ التيار المدني الديموقراطي؛ الحزب الشيوعي السوري الموَحَّد؛ تجمُّع سوريا الديموقراطية

2025/3/18

البيان التأسيسي لتحالف المواطنة السورية المتساوية (تماسك)

دخلت سورية يوم الثامن من كانون الأول 2024 مرحلة تاريخية جديدة، بخلاصها من سلطة مستبدة أحكمت جورها على رقاب الناس طيلة أكثر من خمسة عقود متتالية، مخلفة دماراً هائلاً للبشر والحجر، وبلداً متعبة على كل الصعد، ولكنها في الوقت نفسه عازمة على استعادة وحدتها وسيادتها والنهوض على قدميها مجدداً في مرحلة جديدة تحمل فرصة تاريخية أمام الشعب السوري ليقرر مصيره بنفسه، لأول مرة منذ عقودٍ عديدة.

ورغم ما يضعه المفصل التاريخي الراهن من تحديات ومهام جسام أمام السوريين، إلا أنه محكوم في الوقت نفسه بقدرٍ كبير من الأمل والإصرار والعزيمة على بناء مستقبل أفضل يرتقي لمستوى عطاء السوريين والسوريات، ودرب الآلام الطويلة التي قطعوها منذ آذار 2011، بل وقبله بعقود.

إنّ القوى السياسية والمنظمات المدنية والاجتماعية الموقعة على هذا البيان، واستناداً للتواصل فيما بينها، وللقاءات التشاورية التي عقدتها في العاصمة دمشق على مدى ثلاثة أشهر، ترى أن المهام الوطنية الملقاة على عاتق السوريين في هذه المرحلة، تتطلب استلهام روح وفكر الآباء الأوائل لسورية، قادة الثورة السورية الكبرى، الذين ترفعوا عن الانتماءات الضيقة ما قبل الوطنية، الاثنية والدينية والطائفية والعشائرية، وحتى السياسية والأيديولوجية، واتحدوا تحت **الشعار الوطني الجامع: «الدين لله والوطن للجميع».**

واليوم أيضاً، تحتاج البلاد إلى أوسع تحالف وتوافق بين كل الوطنيين السوريين، بمختلف انتماءاتهم، وتحتاج تحديداً واضحاً للمهام الكبرى وتعاوناً في تحقيقها.

المهام الوطنية الكبرى

1. **تصليب وحدة سورية أرضاً وشعباً**، في ظل دولة واحدة، وجيش وطني واحد ينحصر فيه حمل السلاح، وتنحصر مهامه في الدفاع عن البلاد ويكون **حيادياً تجاه الحياة السياسية** في البلاد.
2. **الحفاظ على السلم الأهلي**، والدفاع عنه عبر **محاصرة العقليات الثأرية وخطابات الكراهية وتجريم التحريض الطائفي وأيضاً تجريم إنكار جرائم وفظائع النظام الساقط**، وأخذ العبر من الأحداث **والجرائم والانتهاكات المؤلمة التي جرت في الساحل السوري لمنع تكرارها**؛ ما يتطلب **مساراً واضحاً وشفافاً للعدالة الانتقالية** يستجيب للوضع العياني الملموس دون استنساخ لتجارب البلاد الأخرى، وبما تفرضه المصلحة الوطنية.

3. **إنقاذ الغالبية الساحقة من السوريين من الفقر المدقع** الذي تعيشه، وتأمين سبل الحياة الكريمة لها عبر **إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني**، وبالاستناد بالدرجة الأولى إلى **الإمكانيات المحلية**، مع مواصلة **المطالبة برفع العقوبات دون التعويل على حصوله في أي وقت قريب**. وهذا يتطلب صياغة نموذج اقتصادي سوري يركز على **القطاعات الإنتاجية** (زراعية، صناعية) ويقوم على تحقيق **أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو**، بالاستناد إلى الخبرات والعقول السورية.
4. العمل بكل الأشكال المتاحة من أجل **استعادة الأراضي السورية المحتلة** وفي مقدمتها الجولان المحتل.
5. حل القضية الكردية **حلاً ديمقراطياً وطنياً عادلاً**.
6. **قضية المرأة السورية وحقوقها**، وقضية الشباب ودورهم، هي قضايا أساسية بالنسبة لكل السوريين.

المؤتمر الوطني العام والمرحلة الانتقالية

تنفيذ هذه المهام، يتطلب **حواراً مسؤولاً متواصلاً بين أوسع طيف من القوى السياسية والاجتماعية السورية، بما في ذلك السلطة الحالية وتعبيراتها السياسية**، التي تقع على عاتقها مسؤولية مشاركة الوطنيين السوريين في عمليات التحضير للمؤتمر الوطني العام وللمرحلة الانتقالية ككل، بما في ذلك التحضير من أجل صياغة الدستور الجديد، وبما يصب في سورية **دولة مدنية ديمقراطية تعددية**، يحقق دستورها **صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية** التي تضمن ممارسة الشعب لسلطته المباشرة في المناطق وتحقق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروات والتنمية في عموم البلاد، و**المركزية** في الشؤون الأساسية (الخارجية، الدفاع، الاقتصاد)، ويكون عمادها الأساسي هو المواطنة المتساوية لكل أبنائها بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو الإثنية أو المنطقة أو الجنس، وتضمن **حرية التعبير والتجمع والعمل السياسي والنقابي**، وذلك بالاستفادة من روحية **القرار 2254** التي تنص على حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

إن الموقعين على هذا البيان التأسيسي لـ«تحالف المواطنة السورية المتساوية» (تماسك)، يمدون يدهم **لكل السوريين**، بقواهم وتشكيلاتهم المختلفة، ويعتبرون الباب مفتوحاً للعمل الجماعي من داخل التحالف ومن خارجه، لتحقيق المهام الوطنية الكبرى المشار إليها آنفاً، وصولاً بالبلاد إلى بر الأمان، ووصولاً بالسوريين إلى أوضاع تصان فيها كراماتهم وحقوقهم...

دمشق في 22/ آذار/ 2025

بيان بشأن الاعتداءات الصهيونية المستمرة

تشنّ القوات الصهيونية منذ هروب رأس النظام البائد **عدواناً مستمراً** على الأراضي السورية دون أي اعتبار للقوانين والشرعة الدولية، متنصّلة بذلك من اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 بضمانة الأمم المتحدة، ومحتلةً لأجزاء واسعة من الأراضي السورية باتباعها سياسة القتل والتهجير والاحتلال التي طالما مارستها على أراضي سوريا وفلسطين ولبنان؛

كان تدمير المقدرات العسكرية السورية ومخازن الأسلحة والمطارات والأسلحة الاستراتيجية بدايةَ هذا العدوان، مروراً باحتلال المنطقة العازلة والتوسع في أراضي محافظي القنيطرة ودرعا، وصولاً إلى الاجتياح والقصف والغارات والتفتيش والارهاب شبه اليومي لأهلنا في المحافظتين، وكان آخر هذه الاعتداءات **قصف قرية "كويا" بالقذائف الصاروخية في الخامس والعشرين من آذار**، ما أدى لاستشهاد ستة مواطنين وإصابة آخرين؛

إننا في "تجمع سوريا الديمقراطية" **نترحم على أرواح شهداء الوطن جميعاً**، وندين بأشد العبارات هذا العدوان المستمر والمتكرر على السيادة السورية، ونؤكد أن الدفاع عن السيادة والأرض بكافة الوسائل المشروعة حقّ مكفول للشعب السوري ودولته في كل الوثائق الدولية، ونطالب السلطات السورية القيام بواجبها في حماية سيادة الدولة وحماية أرواح مواطنيها، ومنع التوغلات الصهيونية في محافظات الجنوب السوري، **والإسراع في إعادة هيكلة الجيش السوري على نحو وطني جامع** ليشمل الضباط والجنود المنشقين والنظاميين الذين لم تتلطخ أيديهم في دماء أخوتهم السوريين، والقوات العسكرية في شمال شرق سوريا وجنوبها؛

كما نهيب **بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية** بعدم الاكتفاء بالتنديد فقط، بل العمل على وضع حد لهذا العدوان السافر عبر كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية؛

إن الإسراع في وضع **إطار سياسي وطنيّ شامل** والمضي بعملية سياسية انتقالية جامعة **وفق مبادئ القرار الأممي 2254** الذي ضمنته كل القوى الدولية والإقليمية، سيشكل أرضية داخلية صلبة لسد الثغرات التي ينتهزها كل متربّص ومخرّب، وسيكون الضامن الحقيقي لمصالح الشعب السوري بكافة قواه السياسية والاجتماعية والمدنية، وبتنفيذه الجدي والجامع نصل جميعا إلى بر الاستقلال والاستقرار.

تجمع سوريا الديمقراطية

2025/3/25

بيان بشأن التطورات الأخيرة في المشهد السوري

وتشكيل "حكومة انتقالية"

أصدر وزير الخارجية السوري يوم الخميس 27 آذار القرار رقم 53 القاضي باستحداث قسم جديد ضمن هيكلة وزارة الخارجية تحت اسم "الأمانة العامة للشؤون السياسية" تتولى ثلاثة مهام متعلقة بإدارة الحياة السياسية الداخلية، وتتمتع بموازنة مستقلة ضمن الوزارة، وفي اليوم التالي الجمعة 28 آذار تم تعيين السيد "عبدالقادر حصرية" حاكماً لمصرف سوريا المركزي، وصدر قراران رئاسيان (7 – 8) ينصان على تشكيل "مجلس الإفتاء الأعلى" وتعيين الشيخ "أسامة الرفاعي" رئيسِ "المجلس الإسلامي السوري" مفتياً عاماً للجمهورية، وفي يوم السبت 29 آذار أُعلن تشكيل الحكومة السورية "الانتقالية" مؤلفة من 23 حقيبة وزارية تتبع تسعة منها لوزراء حكومة الإنقاذ شاملة جميع الوزارات السيادية، بعد ما يقارب الأربعة أشهرٍ على هروب رأس النظام البائد وقبيل عيد الفطر بيومين؛

إننا في "قوى التغيير المدني" و "تجمع سوريا الديمقراطية" وفي **ظل الأوضاع المعيشية والأمنية الصعبة** التي يعيشها الشعب السوري، والتهديدات الخارجية والداخلية التي ماتزال **تهدد السلم الأهلي** والاستقرار، ومُضيّ سلطة الأمر الواقع بعد "مؤتمر النصر" في مسارات دستورية وحكومية وسياسية **تتجاهل قطاعاتٍ جغرافيةً واجتماعية وسياسية واسعة** وإشكالياتٍ جديدةً أو قديمة عمرها عقودٌ في حياة كل السوريين، عبر **تجنب تنفيذ القرار الدولي 2254 والالتفاف على تمثيل السوريين بشكل حقيقي ضمن عملية سياسية ديمقراطية غير إقصائية، وتجاوز القرار** وتطبيقه حسب رؤيتها الفئوية والمصلحية ونصائح الدول الداعمة لها دون كامل الجغرافيا السورية،

نرى ما يلي:

- إن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" هي **امتداد للمكتب السياسي "لهيئة تحرير الشام"** برئاسة السيد الشيباني، ودمج هيكليتها ضمن وزارة الخارجية تحت يافطة "المصلحة الوطنية العليا"، يُظهر:

1. تجاوز صلاحيات وزارة الخارجية وقلة الكوادر الموثوقة لدى **السلطة**.

2. تشـكيكها في ارتباط أي قوة سـياسـية بجهات خارجية، ومعاملتها وفق ما تملك هذه القوة من **علاقات خارجية أو مال.**

3. محاولاتها **تفصيل الحياة السياسية العامة** والإطار الحكومي على مقاسها واستطاعتها، وفرض أشكال هجينة تتعدى على القوانين الناظمة و"الإعلان الدستوري" المعلن من قبل السلطة نفسها.

4. مصادرة أموال وأصول تابعة للنظام البائد **لصالح السلطة وليس الدولة**.

ما يُعرّض سـوريا دولةً وشـعباً لمخاطر حقيقية نتيجةَ تعارضِ "المصـلحة الوطنية" من منظور السـلطة مع القوانين الناظمة لسـير الدولة، والتي تَفترض أن **الحياة السـياسـية الداخلية ليسـت من صـلاحيات وزارة الخارجية**، وأن قوانين الدولة سارية طالما لم يتم إلغاؤها أو تغييرها، ما يدعم **مخاوف السوريين من مساعي ترسيخِ حكم السلطة** على حساب بناء الدولة الوطنية الجامعة، دولة القانون والمواطنة؛

- يُظهر تشكيل "مجلس الإفتاء الأعلى" بصفته شكلاً من أشكال **السلطة الدينية للدولة**، أولويات سلطة الأمر الواقع وتوجهاتها في:

1. التحالف مع بنىً اجتماعية ودينية انتقائية بهدف **خدمة السلطة**.

2. تهميش باقي البنى الاجتماعية والسياسية **الوطنية**.

3. محاولة الإقصاء عبر **سياسات التجاهل والمماطلة والتطمين الشفهي**.

ويجب التنويه للدور الرئيسي الذي لعبه "المجلس الإسلامي السوري" _الذي ينتمي له وزير الأوقاف والمفتي العام_ عبر **دعواته للنفير العام** في أثناء "أحداث الساحل" في بياناته الرسمية ودعواته على منابر المساجد؛

- إن تعيينات الحكومة الجديدة تعتبر:

1. إحكاماً لسـيطرة السـلطة ذات اللون الواحد على قطاعات (الخارجية، الداخلية، الدفاع، العدل، الطاقة، الإدارة المحلية، الإسكان) معتمدة على **الولاء دون الكفاءة.**

2. تولية لوزراء مقربين من مراكز المال الغربية وصـــندوق النقد الدولي **ســـبق أن اعتمد عليهم النظام البائد** في رسم سياساته الاقتصادية الليبرالية على قطاعات (المالية، الاقتصاد، النقل، المصرف المركزي).

3. مراعاةً **للمعايير التركية-الخليجية** في تعيينات أغلب الحقائب المتبقية.

4. محاولةً صريحة **لكسب تأييد الخارج على حساب الداخل**.

5. ترسـيخاً للواقع السـياسـي والأمني والجغرافي المتأزم، **دون تحقيق وحدة جغرافية حقيقية** على كافة مستويات الدولة.

6. تهرباً من الاستحقاق الوطني في إشراك القوى السياسية والاجتماعية السورية على امتداد الجغرافيا السورية في الحكم، عبر **مؤتمر وطني عام** حقيقي يرسم مسار تعافي البلاد بشكل حقيقي.

7. استمراراً لسياسيات **التهميش بحق المرأة** ودورها في المجتمع والسياسة.

ما يؤثر سـلباً على مسـار التشـاركية في الحكم، والسـيادة والوحدة الجغرافية لبلدنا، والسـلم الأهلي والعدالة للمجتمع، ويؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تكرار سيناريوهات سياسية واجتماعية واقتصادية قد لا يُحمد عقباها؛

نتمنى لشعبنا السوريّ الكريم عيدَ فطر سعيد وآمن، وأن تكون أعياد السوريين القادمة أكثر أمناً واستقراراً وفرحاً وعدالة.

"قوى التغيير المدني" و "تجمع سوريا الديمقراطية"

2025-3-31